

Digital governance for commercial companies

Waseim Mohamed Faraj *

Department of Private Law, Faculty of Law, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya.

w.dew@azu.edu.ly

الحوكمة الرقمية للشركات التجارية

د. وسيم محمد فرج *

قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا.

Received: 17-05-2026	Accepted: 19-06-2026	Published: 02-07-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

الملخص:

تعد الحوكمة الرقمية للشركات التجارية ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي الآمن والمستدام في بيئة الأعمال المعاصرة، ويهدف هذا المفهوم إلى دمج التقنيات الذكية كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في منظومة اتخاذ القرار، مع وضع أطر قانونية وتنظيمية صارمة تضمن الشفافية والمساءلة، وتسهم الحوكمة الرقمية في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وتقليل المخاطر السيبرانية والتشغيلية التي تواجه الشركات، وكما تعزز من كفاءة الأداء الإداري والمالي وتدعم قدرة الشركات على الابتكار والامتثال للتشريعات الحديثة، وفي النهاية، تشكل الحوكمة الرقمية ميزة تنافسية تمكن الشركات من النمو والاستدامة في سوق رقمي متسارع.

الكلمات الدالة: الحوكمة الرقمية، الشركات التجارية، التحول الرقمي، الشفافية المؤسسية، إدارة المخاطر.

Abstract:

Digital governance for businesses is a key pillar for achieving safe and sustainable digital transformation in the contemporary business environment. This concept aims to integrate smart technologies such as artificial intelligence and big data into the decision-making system, while establishing strict legal and regulatory frameworks that ensure transparency and accountability. Digital governance contributes to protecting the rights of shareholders and stakeholders, reducing cyber and operational risks facing companies, enhancing the efficiency of administrative and financial performance, and supporting companies' ability to innovate and comply with modern legislation. Ultimately, digital governance constitutes a competitive advantage that enables companies to grow and be sustainable in an accelerating digital market.

Keywords: Digital governance, business enterprises, digital transformation, corporate transparency, risk management.

المُقدِّمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة ثورة رقمية متسارعة امتدت آثارها إلى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، فأعادت تشكيل بيئة الأعمال وفرضت أنماطاً جديدة في إدارة الشركات وتنظيم معاملاتها وممارسة أنشطتها. ولم يعد التحول الرقمي مجرد خيار إداري أو تقني تلجأ إليه الشركات لتحسين كفاءتها التشغيلية، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات المنافسة العالمية ومقتضيات التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد انعكس هذا التحول على مفهوم الحوكمة ذاته، فظهرت الحوكمة الرقمية بوصفها نموذجاً متطوراً لإدارة الشركات يعتمد على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في صنع القرار وإدارة المعلومات وتعزيز الشفافية والإفصاح والرقابة المؤسسية.

وقد أفرز التطور التقني المتسارع تحديات قانونية جديدة تتعلق بقدرة الشركات على توظيف التقنيات الرقمية في تحقيق الإدارة الرشيدة والحد من المخاطر المالية والإدارية، وفي المقابل، أظهرت التجارب العملية أن الرقمنة تمثل أداة فعالة لتعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة صور الفساد المالي المختلفة، من خلال تطوير أنظمة الرقابة الإلكترونية وتيسير عمليات التدقيق المالي والحد من التلاعب بالبيانات وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح. كما أسهمت التقنيات الحديثة في تعزيز إمكانية تتبع العمليات المالية ورصد المخالفات والكشف المبكر عن الممارسات غير المشروعة، الأمر الذي جعل الحوكمة الرقمية أحد المرتكزات الأساسية في السياسات الدولية المعاصرة لمكافحة الفساد.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التوجهات التشريعية الحديثة في كل من ليبيا ومصر نحو التحول الرقمي وتطوير البيئة التشريعية المنظمة للشركات التجارية، فضلاً عن تنامي الاهتمام الدولي بتطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة لتعزيز الثقة في الأسواق المالية وجذب الاستثمارات. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في الشركات التجارية من خلال دراسة مقارنة تجمع بين التشريع الليبي والتشريع المصري وبعض التجارب الغربية الرائدة في هذا المجال، وصولاً إلى استخلاص المقترحات الكفيلة بتطوير المنظومة القانونية وتعزيز فعاليتها في مواجهة التحديات الرقمية المعاصرة.

أولاً: إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في التساؤل الآتي:

وما مدى كفاية التنظيم التشريعي في كل من ليبيا ومصر لمواكبة المتطلبات القانونية والتقنية للحوكمة الرقمية في ضوء التجارب الغربية الحديثة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

ما المقصود بالحوكمة الرقمية للشركات التجارية وما خصائصها ومقوماتها؟

ما الآليات الرقمية التي تعتمد عليها الحوكمة في تعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية؟

ما مدى كفاية التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية في التشريعين الليبي والمصري؟

ما أوجه الاستفادة الممكنة من التجارب الغربية في تطوير التشريعات العربية ذات الصلة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية تتمثل فيما يأتي:

حدثة موضوع الحوكمة الرقمية وارتباطه بالتحول الرقمي العالمي.

إبراز دور القانون الخاص في تنظيم التحول الرقمي داخل الشركات التجارية.

بيان أثر الرقمنة في تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة المؤسسية.

دعم الجهود التشريعية الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

إنشاء المكتبة القانونية العربية بدراسة مقارنة تجمع بين التشريعات العربية والاتجاهات الغربية الحديثة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تأصيل مفهوم الحوكمة الرقمية للشركات التجارية وبيان خصائصها القانونية.
- تحليل الآليات الرقمية المستخدمة في إدارة الشركات ورقابتها.
- تقييم التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية في التشريعين الليبي والمصري.
- دراسة التجارب الغربية الرائدة في مجال الحوكمة الرقمية.
- تقديم مقترحات تشريعية لتطوير البيئة القانونية للحوكمة الرقمية في ليبيا ومصر.

رابعاً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي لبيان المفاهيم والنظم القانونية المرتبطة بالحوكمة الرقمية.
- المنهج النقدي لتقييم فعالية القواعد القانونية واقتراح الحلول التشريعية المناسبة.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

الأسباب العلمية

- حدثة الحوكمة الرقمية بوصفها أحد التطورات القانونية المعاصرة في مجال الشركات التجارية.
- أهمية الموضوع في تطوير الدراسات المرتبطة بالقانون التجاري وقانون الشركات.

الأسباب العملية

- تنامي الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إدارة الشركات التجارية.
- دعم التوجهات الوطنية نحو التحول الرقمي في ليبيا ومصر.
- تعزيز كفاءة الشركات التجارية ورفع مستوى الثقة في المعاملات الاقتصادية والاستثمارية.

سادساً: خطة الدراسة

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للحوكمة الرقمية في الشركات التجارية
- المطلب الأول: ماهية الحوكمة الرقمية وأسسها القانونية
- الفرع الأول: مفهوم الحوكمة الرقمية ونشأتها.
- الفرع الثاني: الأسس القانونية المنظمة للحوكمة الرقمية.
- المطلب الثاني: التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية
- الفرع الأول: الإدارة الرقمية للشركات التجارية وأدوات اتخاذ القرار الإلكتروني.
- الفرع الثاني: الإفصاح الرقمي وحماية المعلومات والبيانات داخل الشركات التجارية.
- المبحث الثاني: دور الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد المالي داخل الشركات التجارية

المبحث الأول: الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في الشركات التجارية

يُعدّ تنظيم الحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية من الموضوعات التي فرضتها التحولات التقنية المتسارعة التي شهدتها بيئة الأعمال المعاصرة، وما ترتب عليها من تغير في أساليب الإدارة والرقابة واتخاذ القرار وتداول المعلومات. وقد أضحت من الضروري أن تتدخل القواعد القانونية لتنظيم هذا التحول بما يكفل تحقيق التوازن بين متطلبات التطور التقني من جهة، وضمانات الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى. ومن ثمّ برزت الحوكمة الرقمية باعتبارها إطاراً قانونياً وتنظيمياً يهدف إلى توظيف الوسائل الرقمية في إدارة الشركات وفق ضوابط تكفل سلامة الأداء المؤسسي وتعزز كفاءة الرقابة وتدعم استقرار المعاملات التجارية (بلجراف، 2019، ص. 47).

وتأسيساً على ما تقدم، وللوقوف على الأسس القانونية التي تقوم عليها الحوكمة الرقمية وآليات تنظيمها داخل الشركات التجارية، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين؛ نخصص المطلب الأول لبيان ماهية الحوكمة الرقمية وأسسها القانونية، من خلال تحديد مفهومها وخصائصها وأهم المرتكزات التشريعية التي تقوم عليها، بينما يتناول المطلب الثاني التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية، من خلال دراسة الأطر المنظمة للإدارة الرقمية وآليات اتخاذ القرار الإلكتروني، فضلاً عن تنظيم الإفصاح الرقمي وحماية المعلومات والبيانات داخل الشركة.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة الرقمية وأسسها القانونية

شهدت البيئة القانونية والاقتصادية في السنوات الأخيرة تحولاً متسارعاً نحو الرقمنة واعتماد الوسائل الإلكترونية في إدارة الأعمال وتسيير المعاملات، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أساليب عمل الشركات التجارية وبنيتها التنظيمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في القواعد التقليدية الحاكمة للنشاط التجاري، بما يضمن استيعاب المستجدات التقنية المرتبطة بتدفق المعلومات عبر الوسائط الرقمية، وتزايد الاعتماد على النظم الإلكترونية في إبرام العقود وتوثيق المعاملات والإفصاح عن البيانات. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الحوكمة الرقمية باعتباره إطاراً قانونياً وتنظيمياً يهدف إلى تنظيم استخدام التكنولوجيا داخل الشركات، وضمان توجيهها بما يحقق مبادئ الشفافية والمساءلة، ويحد من صور الانحراف المالي والإداري، مع توفير الضمانات القانونية الكفيلة بحماية المعاملات الإلكترونية وصون حقوق ذوي المصلحة (عيسى، 2011، ص. 197).

وانطلاقاً من ذلك، ولتحديد الإطار العلمي الدقيق لهذا المفهوم، فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين؛ يتناول الفرع الأول التأسيس المفاهيمي للحوكمة الرقمية من خلال بيان مفهومها وخصائصها وتمييزها عن النماذج التقليدية للحوكمة، في حين يخصص الفرع الثاني لبحث الأساس التشريعي للتحول الرقمي في إدارة الشركات التجارية، وذلك من خلال تحليل مظاهر الاعتراف القانوني بالمعاملات والمحركات الإلكترونية، وبيان الإطار القانوني المنظم للإفصاح الإلكتروني والالتزامات المرتبطة به داخل الشركات، بما يحقق التكامل بين التطور التقني والضوابط القانونية المنظمة له في البيئة التجارية المعاصرة.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة الرقمية ونشأتها

شهد مفهوم الحوكمة خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الأدبيات القانونية والاقتصادية والإدارية، نتيجة التحولات التي طرأت على بيئة الأعمال واتساع دور الشركات التجارية في النشاط الاقتصادي. وقد برزت الحوكمة بوصفها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى ضبط العلاقات بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، من خلال إرساء قواعد تكفل حسن الإدارة والرقابة والشفافية والمساءلة، بما يسهم في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز الثقة في المعاملات الاقتصادية. ومع تطور الممارسات المؤسسية واتساع نطاق تطبيق الحوكمة، تجاوز مفهومها الوظيفة الرقابية التقليدية ليصبح منظومة متكاملة لإدارة المؤسسات وتحقيق الانضباط المؤسسي والحد من مخاطر الانحراف الإداري والمالي (بوزيان وغالم، 2021، ص. 428؛ موسى، 2024، ص. 235).

وللوقوف على حقيقة الحوكمة الرقمية وتحديد مضمونها القانوني، يقتضي الأمر تناول التطور المفاهيمي للحوكمة الرقمية وعلاقتها بحوكمة الشركات التقليدية، ثم بيان التحول من الحوكمة التقليدية إلى الحوكمة الرقمية في ظل التطورات التقنية والاقتصادية المعاصرة، وأخيراً استعراض تطور مفهوم الحوكمة في الفقه وانعكاسه على حوكمة الشركات، وذلك على النحو الآتي: أولاً: نشأة مفهوم الحوكمة وتطوره، وثانياً: التحول من الحوكمة التقليدية إلى الحوكمة الرقمية، وثالثاً: تطور مفهوم الحوكمة في الفقه وانعكاسه على حوكمة الشركات.

أولاً: نشأة مفهوم الحوكمة وتطوره

تقتضي تناول الحوكمة الرقمية الوقوف ابتداءً على التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة وبيان العوامل التي أدت إلى اتساع نطاقه من مجرد أداة للرقابة إلى إطار مؤسسي لتنظيم إدارة الشركات ومساءلتها.

1- ظهور مفهوم الحوكمة وأسباب الاهتمام به

لم يظهر مفهوم الحوكمة في بيئة الشركات التجارية من فراغ، وإنما ارتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والإدارية التي كشفت عن الحاجة إلى إيجاد آليات أكثر فاعلية لضبط أداء المؤسسات ومراقبة تصرفات القائمين على إدارتها. وقد برزت أهمية الحوكمة بصورة خاصة في أعقاب الأزمات المالية والانهيئات التي شهدتها بعض الشركات الكبرى، حيث اتضح أن القواعد القانونية التقليدية لم تعد كافية بمفردها لضمان سلامة الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح (عبد الحميد، 2007، ص. 225).

ومن ثم اتجه الفكر القانوني والاقتصادي إلى تطوير منظومة متكاملة من القواعد والإجراءات الرامية إلى تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة داخل الشركات، وهو ما مهد لظهور الحوكمة بوصفها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة (موسى، 2024، ص. 253).

2- تطور مفهوم الحوكمة واتساع مضمونه التنظيمي

شهد مفهوم الحوكمة تطوراً ملحوظاً منذ ظهوره، فلم يعد مقتصرًا على الرقابة على الإدارة أو حماية المساهمين، بل اتسع ليشمل مجموعة متكاملة من المبادئ والقواعد التي تنظم العلاقات بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة. وقد أسهم هذا التطور في انتقال الحوكمة من كونها مجموعة من الضوابط الرقابية إلى إطار مؤسسي شامل يعنى بتنظيم عملية اتخاذ القرار وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات وضمان الإفصاح عن المعلومات وتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد (عبد الرحمن، 2019، ص. 249).

ونتيجة لذلك تعددت المقاربات الفقهية لمفهوم الحوكمة تبعاً لاختلاف الزاوية التي يُنظر إليها من خلالها، سواء من منظور قانوني أو اقتصادي أو إداري، مع اتفاقها جميعاً على أن الحوكمة تمثل وسيلة لتحقيق الانضباط المؤسسي واستدامة النشاط الاقتصادي (خليفة، 2024، ص. 235).

3- تطور الحوكمة نحو البيئة الرقمية

أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية داخل الشركات التجارية إلى إحداث تغيرات جوهرية في أساليب الإدارة والرقابة والإفصاح، الأمر الذي انعكس على مفهوم الحوكمة ذاته. فمع ازدياد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في إدارة الأعمال وتبادل المعلومات، ظهرت الحاجة إلى تطوير آليات الحوكمة بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الجديدة (سعودي، 2024، ص. 61).

ومن هنا برز مفهوم الحوكمة الرقمية باعتباره امتداداً حديثاً لمبادئ الحوكمة التقليدية، يقوم على توظيف التقنيات الرقمية في دعم عمليات الإدارة والرقابة وتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات. ولا يعني ذلك استبدال الحوكمة التقليدية، وإنما تطوير أدواتها وآلياتها بما يحقق قدرًا أكبر من الكفاءة والسرعة والدقة في إدارة الشركات التجارية ومراقبة أعمالها (المحيميد، 2025، ص. 195).

ثانياً: التحول من الحوكمة التقليدية إلى الحوكمة الرقمية

أبرز التطور التكنولوجي وتنامي الاقتصاد الرقمي تحولاً تدريجياً في أساليب الإدارة والرقابة والإفصاح، بما أدى إلى انتقال الحوكمة من صورتها التقليدية إلى نموذج رقمي يعتمد على الوسائل الإلكترونية في إدارة الشركات ومتابعة أعمالها.

1- قصور آليات الحوكمة التقليدية وأسباب التحول نحو النظم الرقمية

ارتبط ظهور الحوكمة الرقمية بجملة من المتغيرات التي كشفت عن محدودية الآليات التقليدية في إدارة الشركات ومراقبة أعمالها. فقد اعتمدت النظم التقليدية لفترات طويلة على الإجراءات الورقية وأساليب

الإفصاح المحدودة، الأمر الذي أدى إلى بطء تداول المعلومات وصعوبة متابعتها والتحقق منها في الوقت المناسب (Arner & Buckley, 2020, p. 45).

ومع التوسع في الأنشطة الاقتصادية وتزايد حجم المعاملات التجارية، برزت الحاجة إلى تطوير وسائل الإدارة والرقابة بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الاقتصادية الحديثة. ومن ثم أصبح التحول الرقمي أحد الخيارات التنظيمية التي اتجهت إليها الشركات لتحسين كفاءة إدارة المعلومات وتيسير ممارسة الوظائف الرقابية وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية (سعودي، 2024، ص. 52).

2- أثر التقنيات الرقمية في تطوير وظائف الرقابة والإشراف داخل الشركات

أدى إدماج الوسائل الرقمية في بيئة الأعمال إلى إحداث تغييرات مهمة في أساليب الرقابة المؤسسية. فبعد أن كانت الرقابة تعتمد بصورة رئيسة على الفحص اللاحق للمعاملات والوثائق، أتاحت النظم الرقمية إمكانات أوسع لمتابعة العمليات المالية والإدارية بصورة مستمرة، فضلاً عن تحسين إجراءات التوثيق وحفظ البيانات وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة (Hilb, 2021, p. 89).

وقد انعكس ذلك على تعزيز فعالية الرقابة الداخلية والخارجية، وتدعيم متطلبات المساءلة، والحد من المخاطر الناجمة عن ضعف المتابعة أو نقص المعلومات (رحلي، 2025، ص. 93).

3- دور الحوكمة الرقمية في دعم بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة الشركات

لم يقتصر أثر التحول الرقمي على الجوانب الإدارية والرقابية فحسب، بل امتد إلى تحسين البيئة التنظيمية التي تعمل في إطارها الشركات التجارية. فقد أسهمت الوسائل الرقمية في تبسيط العديد من الإجراءات المرتبطة بالتأسيس والإدارة والإفصاح والتواصل مع المساهمين وأصحاب المصالح، كما ساعدت على خفض الأعباء الإدارية وتسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات (OECD, 2022, p. 14).

وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية على قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق (قطب، 2024، ص. 189).

4- التحول الرقمي وأثره في تعزيز الشفافية والحد من الممارسات المالية غير المشروعة

يمثل تعزيز الشفافية أحد أهم النتائج المترتبة على التحول نحو الحوكمة الرقمية، إذ تتيح الوسائل الإلكترونية قدراً أكبر من الوضوح في عرض المعلومات والبيانات المالية وتداولها بين الأطراف المعنية (Arner & Buckley, 2020, p. 72).

كما تسهم النظم الرقمية في إحكام الرقابة على المعاملات المالية وتسهيل تتبعها والتحقق من سلامتها، الأمر الذي يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات ذات الأثر المالي. ومن ثم أصبحت الحوكمة الرقمية إحدى الأدوات المهمة في دعم جهود مكافحة الفساد المالي وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية (العمراوي، 2025، ص. 139).

5- إتاحة المعلومات وتعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح

أفرزت الحوكمة الرقمية نموذجاً أكثر تطوراً في إدارة المعلومات داخل الشركات، يقوم على تسهيل الوصول إلى البيانات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي للشركة وإتاحتها للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح وفقاً للضوابط القانونية المقررة (Hilb, 2021, p. 112).

ويسهم هذا النهج في تقليص الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وباقي الأطراف المرتبطة بالشركة، بما يساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية وتعزيز الثقة في سلامة الإدارة وكفاءة أدائها (سعودي، 2024، ص. 65).

6- متطلبات التحول نحو الحوكمة الرقمية في الشركات التجارية

لا يتحقق الانتقال الفعال إلى الحوكمة الرقمية بمجرد استخدام الوسائل التقنية، وإنما يتطلب توافر مجموعة من المقومات التنظيمية والفنية والبشرية. ومن أهم هذه المقومات وجود بنية تقنية مناسبة، وتطوير النظم الداخلية

للشركات، وتأهيل الموارد البشرية القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، فضلاً عن توفير الأطر القانونية التي تنظم استخدام الوسائل الرقمية وتحفظ أمن المعلومات وسريتها (OECD, 2022, p. 28). وتعد هذه المتطلبات أساساً لازماً لضمان نجاح تطبيق الحوكمة الرقمية وتحقيق أهدافها في مجال الإدارة والرقابة ومكافحة الفساد المالي (رحلي، 2025، ص. 93).

ثالثاً: تطور مفهوم الحوكمة في الفقه وانعكاسه على حوكمة الشركات

أسهم الفقه القانوني والاقتصادي في بلورة مفهوم الحوكمة وتطوير مضامينه، وانعكس ذلك بصورة واضحة على تنظيم حوكمة الشركات من خلال التركيز على الشفافية والمساءلة وحماية حقوق أصحاب المصالح.

1- تعدد مدلولات الحوكمة في الفكر القانوني والإداري

لم يحظ مفهوم الحوكمة بتعريف موحد في الفقه، بل تعددت بشأنه الرؤى والتصورات تبعاً لاختلاف الحقول المعرفية التي تناولته. فبينما ركز بعض الفقه على الجانب التنظيمي للحوكمة باعتبارها إطاراً لضبط ممارسة السلطة واتخاذ القرار، اتجه جانب آخر إلى النظر إليها بوصفها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تكفل حسن إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المؤسسة، وقد أدى هذا التعدد إلى اتساع نطاق المفهوم ليشمل تطبيقات متنوعة في المجالين العام والخاص، الأمر الذي جعله من المفاهيم المرنة القابلة للتطور وفقاً لطبيعة البيئة التي يطبق فيها (Kaufmann et al., 2010, p. 5).

2- إسهام المنظمات الدولية في بلورة مفهوم الحوكمة

أسهمت المنظمات الدولية بدور بارز في تحديد مضمون الحوكمة وإبراز عناصرها الأساسية، حيث ربطت بين الحوكمة وحسن إدارة الموارد وممارسة السلطة في إطار من المشروعية والشفافية والمساءلة. وقد ساعدت التعريفات الصادرة عن المؤسسات الدولية في إرساء مجموعة من المبادئ العامة التي أصبحت مرجعاً للعديد من التشريعات الوطنية عند تنظيمها لقواعد الإدارة والرقابة داخل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن أسهمت هذه الجهود في نقل مفهوم الحوكمة من نطاقه النظري إلى مجال التطبيق العملي من خلال وضع معايير إرشادية يمكن الاستناد إليها في تقييم الأداء المؤسسي (بوزيان وغالم، 2021، ص. 430).

3- الحوكمة الرشيدة ومبادئ الإدارة الرشيدة للمؤسسات

ارتبط تطور مفهوم الحوكمة بظهور فكرة الحوكمة الرشيدة التي تقوم على مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تعزيز كفاءة الإدارة وضمان سلامة ممارسة السلطة داخل المؤسسات (Cadbury Report, 1992, p. 15).

ومن أبرز هذه المبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، والعدالة في التعامل مع أصحاب المصالح. وقد أصبحت هذه المبادئ تمثل الإطار المرجعي الذي تستند إليه النظم الحديثة عند تنظيم العلاقات الداخلية للمؤسسات ووضع الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق وتحقيق الاستقرار في المعاملات الاقتصادية (عبد الرحمن، 2019، ص. 247).

4- انتقال مفهوم الحوكمة إلى مجال الشركات التجارية

مع تطور النشاط الاقتصادي وتعظيم دور الشركات التجارية في الحياة الاقتصادية، انتقل مفهوم الحوكمة من نطاقه العام إلى نطاق أكثر تخصصاً يتعلق بإدارة الشركات ورقابتها. ومن ثم ظهر مفهوم حوكمة الشركات للتعبير عن مجموعة القواعد والآليات التي تنظم العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وغيرهم من أصحاب المصالح. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان الإدارة السليمة للشركة، وحماية حقوق المستثمرين، وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والحد من الممارسات التي قد تؤثر في سلامة النشاط الاقتصادي (أشرف، 2006، ص. 203).

5- الوظيفة الوقائية للحوكمة في مواجهة الانحرافات المؤسسية لم تعد الحوكمة تقتصر على تنظيم الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات، وإنما أصبحت تؤدي وظيفة وقائية تهدف إلى الحد من

المخاطر الإدارية والمالية التي قد تتعرض لها المؤسسة. ويتحقق ذلك من خلال إرساء نظم فعالة للرقابة والإفصاح والمساءلة، بما يسهم في الحد من تعارض المصالح، ومنع إساءة استعمال السلطة، والكشف المبكر عن أوجه القصور أو الانحراف في الأداء. ومن هنا ارتبطت الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بجهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات الاقتصادية (Stoker, 1998, p. 18).

6- حدود النماذج التقليدية للحوكمة وأثرها في ظهور الاتجاهات الحديثة

على الرغم من الأهمية التي حققتها النماذج التقليدية للحوكمة في تطوير الإدارة المؤسسية، فإن التطبيق العملي كشف عن عدد من التحديات المرتبطة بقدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. كما أظهرت التجارب المقارنة أن نجاح تطبيق قواعد الحوكمة يتأثر بطبيعة البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في إطارها المؤسسة. وقد أسهمت هذه الاعتبارات في ظهور اتجاهات حديثة تسعى إلى تطوير أدوات الحوكمة وآلياتها، ومن أبرزها الاتجاه نحو الحوكمة الرقمية التي تقوم على توظيف الوسائل التقنية الحديثة في دعم وظائف الإدارة والرقابة والإفصاح (موسى، 2024، ص. 242).

ويتضح لنا من خلال ما تم عرضه في هذا الفرع أن الحوكمة الرقمية لم تعد مجرد تطور تقني في أساليب إدارة الشركات، وإنما أصبحت إطاراً قانونياً متكاملًا يعكس إعادة صياغة للعلاقة بين القانون والتكنولوجيا داخل البيئة التجارية المعاصرة. فالمفهوم في جوهره يقوم على الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على المستندات الورقية والإجراءات الشكلية إلى إدارة رقمية تستند إلى البيانات والمعلومات الموثقة إلكترونياً، بما يفرض على الفقه والتشريع إعادة بناء أدواته المفاهيمية لاستيعاب هذا التحول.

ويرى الباحث أن التطور المتسارع في تطبيقات الحوكمة الرقمية يستوجب إعادة النظر في التصنيفات التقليدية لمفاهيم الحوكمة، بحيث يتم التمييز بشكل أكثر دقة بين الحوكمة بوصفها إطاراً تنظيمياً عاماً، وبين الحوكمة الرقمية باعتبارها نمطاً تطبيقياً حديثاً يرتكز على الوسائط الإلكترونية في إدارة الشركات. كما يقترح الباحث ضرورة تعزيز التوجه نحو توحيد المفاهيم التشريعية المقارنة في هذا المجال، بما يضمن تقليص التباين بين النظم القانونية المختلفة، ويحقق قدراً أعلى من الاستقرار القانوني في المعاملات التجارية الرقمية، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على البيئة الافتراضية في إدارة الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: الأسس القانونية المنظمة للحوكمة الرقمية في الشركات التجارية

أولاً: الأساس التشريعي للتحول الرقمي في إدارة الشركات التجارية

يقتضي بيان الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية الوقوف على ماهية هذه المعاملات وطبيعتها القانونية، ثم تحديد نطاق تطبيقها في البيئة التجارية، وبيان الأساس الذي استندت إليه التشريعات في الاعتراف بحجيتها القانونية، وصولاً إلى دور التنظيم القانوني للمعاملات الإلكترونية في دعم التحول الرقمي داخل الشركات التجارية.

1- ماهية المعاملات الإلكترونية وطبيعتها القانونية

لا تمثل المعاملات الإلكترونية نوعاً جديداً من التصرفات القانونية من حيث جوهرها، وإنما تعبر عن صورة حديثة لممارسة المعاملات والعقود باستخدام الوسائط الإلكترونية وتقنيات الاتصال الحديثة. فالعبرة في تحديد الطبيعة القانونية للمعاملة لا تنصرف إلى الوسيلة المستخدمة في إبرامها، وإنما إلى مضمونها وآثارها القانونية. ومن ثم فإن المعاملات الإلكترونية تخضع في أصلها للقواعد العامة المنظمة للعقود والتصرفات القانونية، مع مراعاة الخصائص الفنية المرتبطة بوسائل الاتصال الرقمية وآليات تبادل البيانات وحفظها. وقد أدى انتشار هذا النمط من التعامل إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التقليدية المرتبطة بمجلس العقد والتعبير عن الإرادة والإثبات، بما يضمن استيعاب التطورات التقنية التي تشهدها البيئة التجارية المعاصرة (عيسى، 2011، ص. 198).

2- نطاق تطبيق المعاملات الإلكترونية في النشاط التجاري أصبحت المعاملات الإلكترونية جزءاً أساسياً من النشاط التجاري الحديث، حيث تمتد تطبيقاتها إلى مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بإبرام

العقود التجارية، أو تبادل البيانات والمستندات، أو تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها. غير أن الاعتراف التشريعي بهذا النمط من التعامل لا يعني إطلاقه على نحو مطلق، إذ اتجهت العديد من التشريعات المقارنة إلى استبعاد بعض التصرفات من نطاق التعامل الإلكتروني متى اقتضت طبيعتها الخضوع لإجراءات شكلية خاصة أو ضمانات إضافية تتعلق بالنظام العام أو بحماية الحقوق. ومن ثم يظل تحديد نطاق المعاملات الجائز إجراؤها إلكترونياً من المسائل الجوهرية التي يتعين على الشركات مراعاتها عند ممارسة أنشطتها في البيئة الرقمية (شعيب، 2020، ص. 305).

3- الأساس القانوني للاعتراف بالمعاملات الإلكترونية وحجيتها

ارتكز الاعتراف القانوني بالمعاملات الإلكترونية على مبدأ المساواة الوظيفية بين الوسائل التقليدية والوسائل الإلكترونية، بحيث لا يجوز إنكار الآثار القانونية للتصرف لمجرد اتخاذه شكلاً إلكترونياً. وقد تبنت التشريعات الحديثة هذا الاتجاه من خلال إقرار الحجية القانونية للمحررات والبيانات الإلكترونية متى استوفت الضوابط التي تكفل سلامتها وإمكانية حفظها والرجوع إليها وإسنادها إلى مصدرها الصحيح. وأدى هذا التطور إلى تعزيز الثقة في البيئة الرقمية وإتاحة إمكانية الاحتجاج بالمستندات الإلكترونية أمام الجهات القضائية والتحكيمية، الأمر الذي أسهم في استقرار المعاملات التجارية وتوفير الحماية القانونية للأطراف المتعاملة من خلال الوسائط الإلكترونية (محمد، 2018، ص. 154).

4- أثر التنظيم القانوني للمعاملات الإلكترونية في دعم التحول الرقمي للشركات

أدى التطور التشريعي في مجال المعاملات الإلكترونية إلى توفير إطار قانوني يسمح للشركات بالاعتماد على الوسائل الرقمية في إدارة أعمالها وتوثيق تعاملاتها التجارية. فقد أسهم الاعتراف بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ووسائل التوثيق الحديثة في تبسيط الإجراءات المرتبطة بإبرام العقود، القانون الليبي رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية، وحفظ المستندات وتبادل البيانات، بما انعكس إيجاباً على كفاءة الأداء وسرعة إنجاز المعاملات. كما أن وضوح القواعد القانونية المنظمة للتعامل الإلكتروني يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية ويحد من المنازعات المرتبطة بإثبات التصرفات القانونية، وهو ما يشكل أحد المرتكزات الأساسية لنجاح التحول الرقمي داخل الشركات التجارية (عبدالعال، 2023، ص. 115).

ثانياً: الالتزامات القانونية المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني في الشركات التجارية

يُعد الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المالية أحد أبرز مظاهر تطور الإطار القانوني المنظم لعمل الشركات التجارية في البيئة الرقمية، حيث انتقل من كونه وسيلة اختيارية إلى التزام قانوني تفرضه تشريعات الشركات وأسواق المال، بما يضمن تعزيز الشفافية وتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء المالي.

1- الإطار التشريعي للإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية

اتجهت التشريعات الحديثة في مجال الشركات وأسواق المال إلى إرساء التزام قانوني على الشركات التجارية بإتاحة تقاريرها المالية عبر الوسائل الإلكترونية، سواء من خلال المواقع الرسمية للشركات أو عبر المنصات الرقمية المعتمدة لدى الجهات الرقابية. ولم يعد نشر القوائم المالية مقتصرًا على الشكل الورقي التقليدي، بل أصبح الإفصاح الإلكتروني أحد متطلبات الامتثال القانوني المرتبطة بحماية المساهمين وضمان شفافية السوق (Hilb, 2021, p. 92).

ويستند هذا الاتجاه إلى فكرة إتاحة المعلومات الجوهرية في توقيت مناسب وبصورة متاحة للجمهور دون قيود، بما يؤدي إلى تقليص فجوة المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح. كما ساهمت التشريعات الأوروبية، ولا سيما التشريع الفرنسي، في توحيد شكل الإفصاح المالي الإلكتروني من خلال اعتماد معايير رقمية موحدة للتقارير المالية، بما يتيح للمستثمرين إمكانية المقارنة والتحليل بشكل أكثر دقة وفاعلية (الخرينج، 2024، ص. 908).

2- المعايير القانونية لضمان جودة وموثوقية التقارير المالية الإلكترونية لا يقتصر أثر الإفصاح الإلكتروني على مجرد نشر البيانات المالية، بل يمتد إلى ضمان جودة هذه البيانات من حيث الدقة والشفافية وإمكانية

الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري. وقد استقرت المعايير القانونية والمحاسبية على مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، من أبرزها الملاءمة، والموثوقية، وقابلية التحقق، والوضوح، والتوقيت المناسب (الخرينج، 2024، ص. 925).

وفي هذا الإطار، يسهم تنظيم حوكمة تكنولوجيا المعلومات داخل الشركات في تعزيز سلامة التدفق المعلوماتي، ومنع التشويش أو التلاعب بالبيانات المالية. كما أن اعتماد النظم الرقمية الموثقة يرفع من القيمة القانونية للمعلومات، ويجعلها أكثر قابلية للاحتجاج أمام الجهات الرقابية والقضائية، خاصة في ظل تزايد المخاطر المرتبطة باستغلال المعلومات الداخلية أو ما يعرف بتداول المعلومات غير المشروعة (Arner & Buckley, 2020, p. 48).

3- دور المراجعة الإلكترونية في ضبط جودة التقارير والحد من التلاعب المالي

أدى تطور أدوات المراجعة الإلكترونية إلى تعزيز فعالية الرقابة على البيانات المالية داخل الشركات التجارية، حيث أصبحت النظم الرقمية قادرة على تتبع العمليات المالية بصورة مستمرة ودقيقة، بما يحد من فرص التلاعب أو التلاعب المحاسبي في القوائم المالية (Merand, 2022, p. 34). وتتيح نظم التدقيق الإلكتروني المستمر إمكانية الكشف المبكر عن الانحرافات المالية ومتابعة القيود المحاسبية بشكل آني، وهو ما يحد من محاولات التلاعب أو إخفاء البيانات. كما أن الاعتماد على السجلات الرقمية غير القابلة للتعديل بأثر رجعي يعزز من قوة الدليل المحاسبي ويسهم في دعم الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء.

وينعكس ذلك بشكل مباشر على تعزيز الحماية القانونية للشركات والمساهمين، وترسيخ مبدأ الشفافية كأحد أهم أدوات مكافحة الفساد المالي داخل الكيانات التجارية (حجازي، 2020، ص. 135).

ثالثاً: أثر الإفصاح الرقمي في الحد من الفساد المالي داخل الشركات التجارية

ولبيان الدور الذي يؤديه الإفصاح الرقمي في تعزيز النزاهة المالية داخل الشركات التجارية والحد من فرص الفساد المالي، يقتضي الأمر تناول أثره في تحقيق تكافؤ المعلومات بين ذوي المصلحة، وتعزيز فاعلية الرقابة المؤسسية، والحد من ممارسات التلاعب المالي.

1- الشفافية الرقمية كآلية للوقاية من الفساد المالي

تُعد إتاحة المعلومات بصورة متكافئة بين إدارة الشركة والمساهمين والجهات الرقابية من أهم الأهداف التي تسعى إليها أنظمة الحوكمة الحديثة. فكلما اتسعت الفجوة المعلوماتية بين القائمين على الإدارة وبقية أصحاب المصالح ازدادت احتمالات إساءة استعمال السلطة أو إخفاء الوقائع ذات الأثر المالي. ومن ثم أصبح الإفصاح الرقمي وسيلة قانونية فعالة لضمان تدفق المعلومات الجوهرية إلى جميع الأطراف في توقيت مناسب وبصورة متساوية، بما يحد من احتكار المعلومات داخل دوائر الإدارة العليا ويعزز قدرة المساهمين والجهات الرقابية على متابعة الأداء المالي للشركة (الشلفان، 2021، ص. 126).

ولا يقتصر أثر هذا التنظيم على حماية حقوق المساهمين فحسب، بل يمتد إلى تدعيم الثقة في المعاملات التجارية والحد من الممارسات التي تقوم على استغلال المعلومات غير المتاحة للجمهور. فكلما اتسع نطاق الإفصاح الإلكتروني وتيسرت إمكانية الوصول إلى البيانات المالية والإدارية، تراجعت فرص إخفاء الوقائع الجوهرية أو تأخير الإعلان عنها، الأمر الذي يسهم في بناء بيئة أكثر التزاماً بقواعد النزاهة والشفافية داخل الشركات التجارية (Arner & Buckley, 2020, p. 53).

2- أثر الشفافية الرقمية في تعزيز فاعلية الرقابة المؤسسية

أدى التحول نحو الإفصاح الرقمي إلى تطوير وسائل الرقابة داخل الشركات التجارية وخارجها، حيث أصبحت البيانات والتقارير متاحة للجهات المختصة بصورة أكثر انتظاماً وسهولة مقارنة بالوسائل التقليدية. وقد انعكس ذلك على قدرة أجهزة الرقابة الداخلية، ولجان المراجعة، ومراقبي الحسابات، والجهات التنظيمية على فحص المعلومات المالية ومراجعتها في فترات زمنية أقصر وبدرجة أعلى من الدقة.

وتبرز أهمية هذا التطور في أن الإفصاح الرقمي لا يقتصر على نشر المعلومات، وإنما يوفر إطاراً يسمح بمتابعة القرارات والتصرفات المالية والإدارية والتحقق من مدى توافقها مع القواعد القانونية والتنظيمية الحاكمة لنشاط الشركة. ومن ثم يسهم في تدعيم المساءلة المؤسسية، ويحد من احتمالات الانحراف الإداري أو المالي قبل تفاقم آثاره، الأمر الذي يجعل الرقابة أكثر فاعلية في حماية أموال الشركة وحقوق المساهمين (Cadbury Report, 1992, p. 22).

3- إسهام الإفصاح الرقمي في الحد من ممارسات التلاعب المالي

يؤدي الإفصاح الرقمي دوراً مهماً في مواجهة صور التلاعب التي قد ترد على البيانات والتقارير المالية للشركات، وذلك من خلال توفير نظم إلكترونية تضمن توثيق العمليات المالية وحفظها بطريقة تسمح بمراجعتها والتحقق منها عند الحاجة. فوجود سجلات إلكترونية موثقة يسهل تتبع التعديلات التي تطرأ على البيانات المالية، ويزيد من قدرة الجهات المختصة على اكتشاف أوجه القصور أو المخالفات التي قد تؤثر في سلامة المركز المالي للشركة (فرج، 2024، ص. 15).

كما أن الالتزام بالإفصاح المنتظم عن المعلومات المالية يحد من إمكانية إخفاء الخسائر أو تضخيم الأرباح أو عرض صورة غير دقيقة عن الوضع المالي للشركة، وهي ممارسات ترتبط في كثير من الأحيان بحالات الفساد المالي وسوء الإدارة. ومن ثم فإن الشفافية الرقمية تمثل إحدى الوسائل القانونية المهمة لتعزيز النزاهة المالية داخل الشركات التجارية وترسيخ الثقة في التقارير الصادرة عنها وفي الأسواق التي تعمل من خلالها (Stoker, 1998, p. 21).

نرى أن الأساس التشريعي للتحويل الرقمي في إدارة الشركات التجارية يمثل الركيزة الحقيقية لنجاح منظومة الحوكمة الرقمية، إذ لا يمكن تصور تطبيق فعال لهذا النموذج دون وجود إطار قانوني واضح يعترف بالمعاملات الإلكترونية، ويمنح المحررات والتوقيعات الرقمية حجيتها الكاملة في الإثبات، ويضع ضوابط دقيقة للإفصاح الإلكتروني داخل الشركات.

كما يتبين أن التشريعات المقارنة، ولا سيما في النظم الأوروبية والفرنسية والمصرية والليبية، قد قطعت شوطاً مهماً في تنظيم هذا المجال، إلا أن التطور التقني السريع يفرض ضرورة تحديث مستمر لهذه التشريعات بما يضمن مواكبتها للمستجدات العملية في بيئة الأعمال الرقمية.

ونقترح في هذا السياق أهمية التوسع في تبني نموذج تشريعي موحد نسبياً على المستوى المقارن يوازن بين متطلبات حماية البيانات التجارية ومتطلبات الشفافية والإفصاح، مع تعزيز الاعتراف القانوني الكامل بالوسائل الرقمية في الإثبات والمعاملات التجارية، باعتبار ذلك أحد أهم الأدوات القانونية في دعم النزاهة المالية والحد من صور الفساد داخل الشركات التجارية، وهو ما ينسجم مع الهدف الجوهري للدراسة في بيان أثر الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد المالي.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية

أفرز التطور التقني المتسارع أنماطاً جديدة في إدارة الشركات التجارية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة لعملها بما يواكب متطلبات البيئة الرقمية. فلم تعد الحوكمة الرقمية تقتصر على توظيف الوسائل التقنية في إدارة النشاط التجاري، وإنما أصبحت إطاراً تنظيمياً متكاملًا يهدف إلى ضبط آليات اتخاذ القرار، وتنظيم تداول المعلومات، وتعزيز الرقابة الداخلية، وحماية البيانات ذات القيمة الاقتصادية والقانونية. ويقتضي ذلك وضع قواعد قانونية توازن بين متطلبات الكفاءة الإدارية من جهة، وضمانات الشفافية وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة من جهة أخرى.

كما أن نجاح الحوكمة الرقمية داخل الشركات يرتبط بمدى تكامل الجوانب الإدارية والتنظيمية مع متطلبات الحماية القانونية للمعلومات والبيانات، باعتبارها أحد أهم الأصول المعنوية التي تقوم عليها الأنشطة التجارية الحديثة. ومن ثم، أصبح التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية يشمل تنظيم الإدارة الرقمية وآليات اتخاذ القرار الإلكتروني، إلى جانب وضع الضوابط الكفيلة بحماية البيانات وتحديد المسؤوليات القانونية المترتبة على

الإخلال بواجبات المحافظة عليها، بما يسهم في تعزيز الثقة في البيئة التجارية الرقمية ودعم استقرار المعاملات الاقتصادية (بلعكروم، 2025، ص. 707).

وتأسيساً على ما تقدم، ولبيان الجوانب التنظيمية والقانونية التي تقوم عليها الحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية، فقد جرى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين متكاملين؛ يتناول الفرع الأول الإدارة الرقمية للشركات التجارية وأدوات اتخاذ القرار الإلكتروني، من خلال بيان أثر التحول الرقمي في تنظيم الوظيفة الإدارية، ودور مجلس الإدارة في البيئة الرقمية، والنظم المساندة لاتخاذ القرار، أما الفرع الثاني فيُعنى بحماية المعلومات والبيانات داخل الشركات التجارية، وذلك عبر دراسة الضوابط التنظيمية لحماية البيانات، ودور الرقابة الداخلية والخارجية في صيانتها، وأهمية نظم المعلومات المحاسبية، فضلاً عن بيان الأطر القانونية لحمايتها والمسؤولية المترتبة على الإخلال بها.

الفرع الأول: الإدارة الرقمية للشركات التجارية وأدوات اتخاذ القرار الإلكتروني

تُعد الإدارة الرقمية أحد التحولات المهمة التي شهدتها الشركات التجارية في بنيتها التنظيمية خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت إلى إعادة تنظيم أساليب العمل الإداري بالاعتماد على النظم المعلوماتية والتقنيات الإلكترونية في جمع البيانات وتحليلها ودعم القرار الإداري. وقد ساهم هذا التحول في الانتقال من النماذج التقليدية القائمة على الإجراءات الورقية والتدرج الإداري البطيء إلى أنماط أكثر مرونة تعتمد على تدفق المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، بما ينعكس على رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة القرارات داخل الشركة (الخرينج، 2024، ص. 899).

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا الفرع إلى تناول الإدارة الرقمية في الشركات التجارية من حيث طبيعتها القانونية والتنظيمية، وبيان أهم أدوات اتخاذ القرار الإلكتروني المعتمدة داخل بيئة الشركات الحديثة، مع إبراز أثر هذه الأدوات في دعم الكفاءة الإدارية وضبط عملية اتخاذ القرار في إطار منضبط يتوافق مع متطلبات الحوكمة الرقمية ومتغيرات البيئة التجارية المعاصرة.

أولاً: التحول الرقمي في البنية الإدارية للشركات التجارية

يقتضي تطبيق الحوكمة الرقمية إعادة تنظيم البنية الإدارية للشركات التجارية بما يواكب متطلبات البيئة الرقمية، وهو ما يبرز من خلال تطور الوظيفة الإدارية، وانتقال الشركات إلى أنماط الإدارة الرقمية، وانعكاس ذلك على كفاءة الأداء الإداري.

1- إعادة تنظيم الوظيفة الإدارية في ظل الحوكمة الرقمية

أدى التحول نحو الحوكمة الرقمية إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة الوظيفة الإدارية داخل الشركات التجارية، إذ لم تعد الإدارة تعتمد على الإجراءات التقليدية القائمة على تداول المستندات الورقية والتسلسل الإداري الممتد، وإنما أصبحت تستند إلى نظم إلكترونية تتيح سرعة تداول المعلومات ودعم عمليات المتابعة والرقابة الداخلية. وقد انعكس ذلك على كيفية ممارسة الاختصاصات الإدارية وعلى أساليب تنفيذ القرارات ومراقبة مدى الالتزام بها (Arner & Buckley, 2020, p. 62).

ومن الناحية القانونية، يسهم هذا التحول في تعزيز متطلبات الشفافية والمساءلة داخل الشركة من خلال توفير وسائل أكثر دقة لتوثيق الإجراءات والقرارات الإدارية وإثباتها. كما يساعد على إحكام الرقابة على الأداء الإداري وتقليص فرص إساءة استعمال السلطة أو حجب المعلومات ذات الصلة بالمساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذي يجعل الحوكمة الرقمية أحد الأدوات التنظيمية الداعمة لحسن إدارة الشركات وتعزيز الثقة في معاملاتها (رحلي، 2025، ص. 89؛ سعودي، 2024، ص. 52).

2- الانتقال إلى الإدارة الرقمية وأثره في تنظيم أعمال الشركة

يمثل الانتقال إلى الإدارة الرقمية أحد أبرز مظاهر التطور الذي شهدته الشركات التجارية خلال السنوات الأخيرة، حيث اتجهت الشركات إلى توظيف الوسائل الرقمية في إدارة أعمالها وتنظيم عملياتها الداخلية واتخاذ قراراتها الإدارية والمالية. ولم يعد هذا التحول مقتصرًا على تطوير الوسائل المستخدمة في العمل، بل

امتد ليشمل إعادة تنظيم الإجراءات الداخلية للشركة بما يحقق قدراً أكبر من السرعة والدقة في إدارة النشاط التجاري.

ويقتضي هذا الواقع تطوير الأطر القانونية المنظمة لعمل الشركات بما يضمن سلامة استخدام الوسائل الرقمية وعدم تعارضها مع الضمانات القانونية المقررة للمساهمين والمتعاملين مع الشركة. كما يؤثر الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية عدداً من المسائل المرتبطة بحماية البيانات التجارية، وأمن المعلومات، وتحديد المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن استخدام هذه الوسائل، وهو ما يجعل التنظيم القانوني للتحول الرقمي ضرورة لازمة لضمان استقرار المعاملات التجارية (OECD, 2022, p. 18).

3- أثر التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة داخل الشركات التجارية

أسهمت الوسائل الرقمية في تطوير الأداء الإداري للشركات التجارية من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، وتحسين آليات المتابعة والرقابة الداخلية. كما أتاحت للإدارة إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، بما يساعد على رفع مستوى الكفاءة الإدارية وتحسين جودة الأداء المؤسسي (Hilb, 2021, p. 112).

غير أن تحقيق هذه الآثار الإيجابية يظل مرتبطاً بتوافر بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة تسمح بالاستفادة من الوسائل الرقمية بصورة آمنة ومنضبطة. فضعف البنية التقنية أو قصور التشريعات المنظمة للمعاملات الرقمية أو نقص الخبرات الفنية قد يحد من فعالية التحول الرقمي ويؤثر في كفاءة الإدارة. ومن ثم فإن نجاح الحوكمة الرقمية لا يتوقف على إدخال الوسائل التقنية فحسب، وإنما يرتبط كذلك بوجود إطار قانوني وتنظيمي قادر على استيعاب متطلبات هذا التحول وضمان سلامة تطبيقه داخل الشركات التجارية (المحيميد، 2025، ص. 119؛ الزعبي، دت، ص. 345).

ثانياً: مجلس الإدارة في البيئة الرقمية

ولبيان انعكاسات الحوكمة الرقمية على البنية الإدارية للشركات التجارية، يقتضي الأمر بحث التحول الذي لحق بوظائف مجلس الإدارة، وتنظيم اجتماعاته وقراراته في البيئة الرقمية، فضلاً عن المسؤولية القانونية المترتبة على ممارسته لاختصاصاته في هذا الإطار المستحدث.

أ- التحول في وظائف مجلس الإدارة في ظل الحوكمة الرقمية

أفرزت الحوكمة الرقمية واقعاً تنظيمياً جديداً انعكس بصورة مباشرة على الاختصاصات التقليدية لمجلس الإدارة داخل الشركات التجارية، فلم يعد دوره مقتصرًا على الإشراف العام أو متابعة النتائج المالية الدورية، وإنما امتد ليشمل الإشراف على سياسات التحول الرقمي، وإدارة البيانات، وضمان سلامة البنية المعلوماتية التي تعتمد عليها الشركة في ممارسة أنشطتها المختلفة. وقد ترتب على ذلك اتساع نطاق الوظيفة الإدارية والرقابية للمجلس ليشمل متابعة الامتثال للضوابط التقنية والقانونية المنظمة للمعاملات الرقمية، والتأكد من توافق الممارسات التشغيلية مع متطلبات الشفافية والإفصاح وحماية البيانات (أشرف، 2006، ص. 203؛ الطراونة، دت، ص. 89).

كما أسهمت البيئة الرقمية في إعادة تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال توفير أدوات أكثر كفاءة لتبادل المعلومات ومتابعة الأداء المؤسسي، وأصبحت القرارات الإدارية تُبنى على بيانات وتقارير متاحة بصورة منتظمة، الأمر الذي يعزز من قدرة المجلس على ممارسة اختصاصاته الرقابية والتوجيهية بصورة أكثر فاعلية. ومن ثم، فإن الحوكمة الرقمية لا تُعد مجرد وسيلة تقنية لإدارة أعمال الشركة، وإنما تمثل إطاراً تنظيمياً جديداً أعاد صياغة الدور الوظيفي لمجلس الإدارة بما يحقق قدراً أكبر من الانضباط المؤسسي وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح (Cadbury Report, 1992, p. 25).

ب- التنظيم القانوني لاجتماعات مجلس الإدارة وقراراته في البيئة الرقمية

أدى التطور التقني إلى ظهور أنماط جديدة لممارسة أعمال مجلس الإدارة، من أبرزها الاجتماعات المنعقدة بوسائل الاتصال الإلكترونية والتصويت عبر الوسائط الرقمية. وقد استجابت التشريعات الحديثة لهذا التطور

من خلال الاعتراف القانوني بصحة هذه الاجتماعات متى استوفت الضمانات اللازمة التي تكفل سلامة إجراءات الانعقاد وصحة التعبير عن إرادة الأعضاء. وأصبح المعيار الحاكم لمشروعية الاجتماع لا يرتبط بالمكان المادي لانعقاده، وإنما بمدى تحقق شروط المشاركة الفعلية وتمكين الأعضاء من مناقشة الموضوعات المطروحة والتصويت عليها بصورة واضحة ومؤمنة (Code de commerce français, art. L225-37 et R225-21).

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التوقيع الإلكتروني وأنظمة التوثيق الرقمي باعتبارها أدوات قانونية لإثبات الحضور واعتماد المحاضر والقرارات الصادرة عن المجلس. كما تفرض التشريعات المقارنة مجموعة من المتطلبات الفنية المتعلقة بأمن المنصات الإلكترونية وسلامة حفظ السجلات الرقمية، بما يكفل استقرار المراكز القانونية للشركة وأعضائها، ويحول دون إثارة المنازعات المتعلقة بصحة القرارات أو الطعن فيها بسبب عيوب إجرائية مرتبطة بالوسائط الرقمية المستخدمة (عبدالعال، 2023، ص. 147؛ قرشم، دت، ص. 19).

ج- المسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة في إدارة المخاطر الرقمية

إن انتقال الشركات التجارية إلى بيئة العمل الرقمية لم يؤد إلى تعديل وسائل الإدارة فحسب، بل انعكس كذلك على نطاق الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة. فمع تزايد اعتماد الشركات على النظم الإلكترونية وقواعد البيانات وشبكات الاتصال الرقمية، أصبح من مقتضيات واجب العناية المفروض على أعضاء المجلس متابعة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الوسائل واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية أصول الشركة ومعلوماتها وحقوق المتعاملين معها (العكور، دت، ص. 610).

وتبعاً لذلك، لم تعد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة تقتصر على الأخطاء المرتبطة بالإدارة المالية أو التشغيلية التقليدية، بل امتدت لتشمل أوجه التقصير في إدارة المخاطر الرقمية، كإهمال في توفير وسائل الحماية المعلوماتية أو ضعف الرقابة على الأنظمة المستخدمة أو عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاختراقات وتسرب البيانات. ويؤدي الإخلال بهذه الالتزامات إلى قيام المسؤولية المدنية متى ترتب عليه ضرر يلحق بالشركة أو المساهمين أو الغير، فضلاً عن إمكانية ترتيب مسؤوليات أخرى متى توافرت شروطها القانونية وفقاً للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في التشريعات المقارنة (OECD, 2023, p. 64).

ثالثاً: النظم الرقمية المساندة لاتخاذ القرار داخل الشركات التجارية

ولبيان الأثر القانوني للنظم الرقمية في إدارة الشركات التجارية، يقتضي الأمر بحث دورها في ترشيد القرار الإداري، وضوابط حماية البيانات المتداولة من خلالها، والإشكالات القانونية المترتبة على الاعتماد عليها في تسير شؤون الشركة.

1- دور نظم المعلومات الرقمية في ترشيد القرار الإداري داخل الشركات

أصبحت نظم المعلومات الرقمية من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات التجارية في إعداد القرارات الإدارية والمالية، وذلك لما توفره من إمكانية جمع البيانات المتعلقة بنشاط الشركة وتنظيمها وتحليلها بصورة تساعد الإدارة على تكوين رؤية أكثر دقة عند مباشرة اختصاصاتها، ويظهر الأثر القانوني لهذه النظم في تعزيز سلامة القرارات الصادرة عن الشركة من خلال الاعتماد على معلومات موثقة وقابلة للمراجعة والتحقق، الأمر الذي يسهم في الحد من القرارات المبنية على تقديرات غير دقيقة أو معلومات غير مكتملة (حجازي، 2020، ص. 135؛ الخرينج، 2024، ص. 918).

كما أن توظيف نظم المعلومات في أعمال المراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية يساعد على تحسين مستوى الإفصاح داخل الشركة، ويُمكن مجلس الإدارة والجهات الرقابية من الوقوف على حقيقة أوضاعها المالية والإدارية بصورة أكثر وضوحاً. ومن ثم أصبحت هذه النظم تمثل أحد المقومات التنظيمية اللازمة لحسن إدارة الشركة، ووسيلة فعالة لدعم متخذي القرار وتمكينهم من أداء مهامهم في إطار من الانضباط والشفافية (Arner & Buckley, 2020, p. 57).

2- الحماية القانونية للبيانات المعتمدة في صنع القرار المؤسسي

تقوم النظم الرقمية المستخدمة داخل الشركات التجارية على معالجة كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالنشاط المالي والإداري للشركة، وهو ما يفرض ضرورة إخضاع هذه البيانات لحماية قانونية تكفل المحافظة على سريتها ومنع إساءة استخدامها. وتزداد أهمية هذه الحماية عندما تتعلق البيانات بأسرار تجارية أو معلومات مالية أو قواعد بيانات العملاء والمتعاملين مع الشركة (French Data Protection Act, Loi n° 78-17).

ولذلك اتجهت التشريعات الحديثة إلى وضع قواعد قانونية تنظم عمليات جمع البيانات ومعالجتها وحفظها والإفصاح عنها، مع تقرير التزامات محددة على عاتق الشركات لضمان أمن المعلومات وحمايتها من الوصول غير المشروع. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق التوازن بين متطلبات إدارة الشركة وحقوقها في استخدام البيانات من جهة، وضمان حماية المصالح المشروعة للأفراد والمتعاملين معها من جهة أخرى، بما يرسخ الثقة في المعاملات الرقمية ويعزز استقرار البيئة الاستثمارية (عبدالعال، 2023، ص. 163؛ قطرية، دت، ص. 441).

3- الإشكالات القانونية الناشئة عن الاعتماد على النظم الرقمية في إدارة الشركات

على الرغم من المزايا التي توفرها النظم الرقمية في إدارة الشركات التجارية، فإن الاعتماد عليها يثير عدداً من المسائل القانونية التي تتطلب معالجة تشريعية واضحة. ومن أبرز هذه المسائل مدى حجية البيانات والمستندات الإلكترونية في الإثبات، وشروط الاعتداد بها أمام الجهات القضائية، فضلاً عن تحديد المسؤولية القانونية الناشئة عن الأخطاء المرتبطة باستخدام الأنظمة الرقمية أو الأعطال التي قد تؤثر في سلامة القرارات الإدارية (شعيب، 2020، ص. 305؛ غول، دت، ص. 227).

كما تثير البيئة الرقمية إشكالات أخرى تتعلق بمدى كفاية القواعد القانونية التقليدية لمواجهة المنازعات الناشئة عن التعامل الإلكتروني، خاصة في ظل التطور المتسارع لوسائل إدارة الشركات واعتمادها المتزايد على الوسائط الرقمية. وهو ما يدعو إلى تطوير الأطر التشريعية المنظمة للإثبات الإلكتروني وحماية البيانات والمسؤولية القانونية بما يضمن استقرار المعاملات ويحقق الأمن القانوني للشركات والمتعاملين معها (European Commission, 2023, p. 19).

نرى أن التحول نحو الإدارة الرقمية داخل الشركات التجارية لم يعد مجرد تطور تقني في أساليب العمل، بل أصبح إعادة تشكيل حقيقية لبنية السلطة الإدارية داخل الشركة. إذ أضحت اتخاذ القرار يعتمد على تدفقات معلوماتية رقمية ونظم تحليل البيانات، بما يعيد توزيع الاختصاصات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على نحو أكثر انضباطاً وشفافية. ومع ذلك، فإن هذا التحول يثير إشكالات قانونية تتعلق بحدود الاعتماد على المخرجات الرقمية في اتخاذ القرار، ومدى مساءلة القائمين على الإدارة في حال الخطأ أو القصور. ويخلص الباحث إلى أن نجاح هذا النموذج الإداري يتوقف على مدى التوازن بين التطور التقني والضمانات القانونية الحاكمة له.

الفرع الثاني: حماية المعلومات والبيانات داخل الشركات التجارية

أصبحت حماية المعلومات والبيانات من المتطلبات الأساسية لحوكمة الشركات التجارية في البيئة الرقمية، نظراً لما تمثله البيانات من قيمة قانونية واقتصادية ترتبط مباشرة باستقرار النشاط التجاري وحماية المصالح المالية للشركة والمتعاملين معها. وقد أدى التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية تكفل سلامة البيانات وسريتها، وتضمن حمايتها من الوصول غير المشروع أو الاستخدام المخالف للقانون. ومن ثم لم تعد حماية البيانات مسألة فنية بحتة، وإنما غدت موضوعاً قانونياً يرتبط بالامتنال التشريعي وبحسن إدارة الشركة لمواردها ومعلوماتها (بلعكروم، 2025، ص. 714). وقد واكب هذا التطور اتجاه التشريعات الحديثة إلى تعزيز الضمانات القانونية المنظمة لحفظ البيانات ومعالجتها، من خلال إقرار نظم رقابية وقواعد تنظيمية تهدف إلى حماية المعلومات التجارية والمالية،

وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل الشركات. كما أضحى الالتزام بحماية البيانات أحد المؤشرات الدالة على سلامة الإدارة وحسن تطبيق قواعد الحوكمة، لما يترتب على الإخلال به من مسؤوليات قانونية وأثار قد تمتد إلى المركز المالي والائتماني للشركة (مصطفى، 2023، ص. 57).

وتأسيساً على ما تقدم، ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين رئيسيين؛ يتناول العنصر الأول الإطار التنظيمي لحماية البيانات داخل الشركات التجارية، وذلك من خلال بيان دور الرقابة الداخلية والخارجية في حماية البيانات، ودور نظم المعلومات المحاسبية في تنظيمها وحفظها. أما العنصر الثاني فيُعنى ببيان الوسائل القانونية والتقنية لحماية البيانات داخل الشركات التجارية، وذلك عبر دراسة الأطر التشريعية المنظمة لحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، ثم بيان المسؤولية القانونية الناشئة عن الإخلال بواجب حماية البيانات داخل الشركات التجارية.

أولاً: الإطار التنظيمي لحماية البيانات داخل الشركات التجارية

تُعد حماية البيانات والمعلومات المتداولة داخل الشركات التجارية من المرتكزات الأساسية للحوكمة الرقمية؛ إذ يتوقف عليها ضمان سلامة المعاملات وحماية المصالح المالية والتجارية للشركة والمتعاملين معها. ولبيان الأبعاد التنظيمية والقانونية لهذه الحماية، ينقسم هذا المحور إلى عنصرين رئيسيين؛ يتناول أولهما دور النظم الرقابية والمحاسبية في حماية البيانات، بينما يخصص ثانيهما لبيان المسؤولية القانونية المترتبة على الإخلال بواجبات حماية المعلومات داخل الشركات التجارية.

أ- دور الرقابة الداخلية والخارجية في حماية البيانات

تمثل الرقابة الداخلية والخارجية إحدى الدعائم الأساسية لحماية البيانات داخل الشركات التجارية؛ لما تؤديه من دور في ضمان سلامة المعلومات، والتحقق من الالتزام بالضوابط القانونية والتنظيمية المنظمة لمعالجتها وحفظها. ولإبراز أبعاد هذا الدور، سيتم تناول الرقابة الخارجية وأثرها في حماية البيانات المالية، ثم بيان وظيفة المراجعة والرقابة الداخلية في المحافظة على سلامة المعلومات، وأخيراً أثر التكامل بين آليات الرقابة في تعزيز الشفافية والانضباط المؤسسي داخل الشركات التجارية.

1- الرقابة الخارجية على البيانات المالية ودورها في ضبط التقارير المحاسبية

تُعد الرقابة الخارجية على حسابات الشركات أحد الأدوات الأساسية لضمان سلامة البيانات المالية ودقتها داخل الشركات التجارية، حيث لم يعد دور مراقب الحسابات يقتصر على المراجعة الشكلية للبيانات، بل امتد ليشمل التحقق من سلامة النظم التي يتم من خلالها إعداد وتخزين تلك البيانات (Arner & Buckley, 2020, p. 74).

ويترتب على هذا الدور تعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية والقانونية المنظمة لعمل الشركات، بما يضمن أن تعكس القوائم المالية الوضع الحقيقي للمؤسسة دون تلاعب أو تضليل. كما تساهم هذه الرقابة في حماية البيانات المالية من أي ممارسات غير مشروعة، وتدعيم الثقة في المعلومات المقدمة للمستثمرين والجهات الرقابية (بلجراف، 2019، ص. 48).

2- دور المراجعة الداخلية في حماية البيانات وكشف الأخطاء الإدارية

الأخطاء أو التجاوزات التي قد تقع أثناء العمليات الإدارية أو المالية. وتقوم هذه الوظيفة على متابعة الإجراءات الداخلية بصورة دورية، والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات المعتمدة، بما يحد من احتمالات التلاعب أو إساءة استخدام البيانات. كما تساهم في الكشف المبكر عن أي خلل في إدخال أو معالجة المعلومات، مما يعزز من دقة التقارير ويضمن استقرار النظام الإداري داخل الشركة (Hilb, 2021, p. 118).

3- دور الرقابة المستقلة في تعزيز الشفافية وحماية المعلومات

تساهم الرقابة المستقلة، سواء الداخلية أو الخارجية، في تعزيز مستوى الشفافية داخل الشركات التجارية من خلال ضمان إتاحة المعلومات المالية وغير المالية بشكل دقيق وواضح للجهات المعنية. ويؤدي هذا النوع من الرقابة إلى تقليل الفجوة بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة، بما يحقق قدراً أكبر من الانضباط المؤسسي.

كما أن الالتزام بالإفصاح المنظم ينعكس إيجاباً على حماية البيانات داخل الشركة، ويحد من حالات الإخلال بالمسؤولية الإدارية أو القانونية، بما يدعم استقرار الشركة في بيئة الأعمال (مصطفى، 2023، ص. 55).

ب- نظم المعلومات المحاسبية كأداة لحماية البيانات داخل الشركات التجارية
ولبيان الدور الذي تؤديه نظم المعلومات المحاسبية في حماية البيانات داخل الشركات التجارية، سيتم تناول الالتزام القانوني بتنظيم وحفظ البيانات المحاسبية، ثم بيان دور هذه النظم في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية، وأخيراً استعراض أثر التطور التقني والتشريعي في تعزيز وظائفها الرقابية والحماية القانونية للبيانات.

1- الالتزام القانوني بتنظيم وحفظ البيانات المحاسبية

يقرر قانون الشركات والقانون التجاري مبدأً مستقراً مفاده التزام الشركات التجارية بمسك الدفاتر والسجلات المالية بصورة منتظمة ودقيقة تضمن وضوح المراكز المالية وعدم إخفاء البيانات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة. ومع تطور البيئة الرقمية، لم يعد هذا الالتزام محصوراً في الشكل الورقي التقليدي، بل امتد ليشمل استخدام الأنظمة الإلكترونية في تسجيل البيانات وحفظها باعتبارها الوسيلة المعتمدة لإدارة المعلومات المحاسبية داخل الشركة (أحمد، 2023، ص. 546).

كما أوضحت التشريعات الحديثة تلزم الشركات بالاحتفاظ بهذه البيانات في بيئة إلكترونية آمنة تضمن عدم العبث بها أو تعديلها دون سند قانوني، مع الاعتراف بها كوسيلة إثبات أمام الجهات القضائية متى استوفت الضوابط القانونية المقررة. ويهدف هذا التنظيم إلى حماية حقوق الشركاء والدائنين وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية (Arner & Buckley, 2020, p. 81).

2- الحماية القانونية من التلاعب في البيانات المالية

تهدف القواعد القانونية المنظمة لعمل الشركات إلى الحد من أي ممارسات تتعلق بتغيير أو إخفاء البيانات المالية أو تقديمها بصورة غير دقيقة، باعتبار ذلك من صور الإخلال بالالتزامات المهنية والقانونية داخل الشركة. وتوفر الأنظمة الإلكترونية وسيلة مهمة لتتبع العمليات المالية وتوثيقها بشكل يتيح الرجوع إليها عند الحاجة، مما يقلل من احتمالات التلاعب أو إخفاء المعلومات (أحمد، 2023، ص. 555).

كما أن هذه الأنظمة تساهم في دعم المسؤولية القانونية للإدارة عند وقوع أخطاء جسيمة أو مخالفات، وتوفر أساساً قانونياً لمساءلة المسؤولين عن أي ضرر يلحق بالشركة أو المتعاملين معها نتيجة سوء استخدام البيانات أو الإخلال بواجبات الإدارة (Conac, 2019, p. 219).

3- تطور الإطار القانوني للنظم المحاسبية الرقمية

شهدت القواعد المنظمة للعمل المحاسبي داخل الشركات تطوراً ملحوظاً مع إدخال التقنيات الحديثة في معالجة البيانات، حيث اتجهت التشريعات إلى تنظيم استخدام الأنظمة الإلكترونية في إعداد التقارير المالية وضبط عملية الإفصاح. ويستدعي هذا التطور وضع ضوابط قانونية واضحة تحكم استخدام هذه الوسائل، وتحدد مسؤولية الإدارة عن صحة البيانات الصادرة عنها (OECD, 2023, p. 73).

كما تهدف هذه القواعد إلى تحقيق التوازن بين استخدام الوسائل التقنية الحديثة من جهة، وضمان الرقابة القانونية الفعالة من جهة أخرى، بما يحافظ على استقرار الشركة ويحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الأنظمة الآلية في إدارة البيانات المالية (بلعكروم، 2025، ص. 711).

ثانياً: الوسائل القانونية والتقنية لحماية البيانات داخل الشركات التجارية

تتعدد الوسائل المعتمدة لحماية البيانات داخل الشركات التجارية بين وسائل قانونية تضع الإطار التنظيمي للحماية، وأخرى تقنية تساهم في تأمين المعلومات وصون سريتها. ومن ثم ينقسم هذا المحور إلى عنصرين؛ يتناول أولهما الأطر التشريعية المنظمة لحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، بينما يخصص ثانيهما لبيان المسؤولية القانونية الناشئة عن الإخلال بواجب حماية البيانات داخل الشركات التجارية.

أ- الأطر التشريعية لحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية وليبيان معالم الحماية التشريعية للبيانات والمعاملات الإلكترونية، سيتم تناول التنظيم القانوني لوسائل التوثيق والحماية الإلكترونية، ثم حدود الالتزام بالتشريعات المنظمة لحماية البيانات، وأخيراً المسؤولية المترتبة على الإخلال بهذه الضوابط القانونية.

1- الإطار القانوني للتوقيع الإلكتروني والتشفير وأثره في حماية المعاملات التجارية

تستند حماية البيانات والمعاملات التجارية في البيئة الرقمية إلى الاعتراف القانوني بالوسائل الفنية المستخدمة في توثيق التصرفات القانونية، وفي مقدمتها التوقيع الإلكتروني وتقنيات تأمين البيانات. وقد تطور موقف التشريعات الحديثة من هذه الوسائل من مجرد أدوات مساعدة إلى كونها وسائل قانونية واجبة التطبيق في المعاملات التجارية، تهدف إلى ضمان نسبة التصرف إلى صاحبه ومنع العبث بمحتواه (Arner & Buckley, 2020, p. 102).

وقد اتجهت القوانين المقارنة، لاسيما في فرنسا ومصر والعديد من التشريعات العربية، إلى إضفاء الحجية القانونية على المحررات الإلكترونية متى استوفت شروط السلامة الفنية التي تكفل سلامة المحتوى وعدم تعديله، بما يجعلها في قوة المحررات الورقية من حيث الإثبات. ويترتب على ذلك تعزيز الثقة في التعاملات التجارية الإلكترونية، وحماية المراكز القانونية للشركات، والحد من المنازعات المرتبطة بإنكار التوقيع أو الطعن على صحة المستندات الرقمية (بلعكروم، 2025، ص. 711-715).

2- الالتزام القانوني بحماية البيانات الشخصية والامتثال للتشريعات الدولية

أصبحت حماية البيانات الشخصية والتجارية أحد الالتزامات القانونية الأساسية التي تفرضها التشريعات الحديثة على الشركات، خاصة في ظل توسع استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة الأعمال. ويقتضي هذا الالتزام احترام القواعد المنظمة لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وعدم استخدامها إلا في الحدود المصرح بها قانوناً (OECD, 2022, p. 59).

وقد كرست اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) هذا الاتجاه من خلال فرض مجموعة من الالتزامات على الشركات، من بينها ضرورة وضع ضمانات مسبقة لحماية البيانات، وتعيين مسؤول عن الامتثال، وإجراء تقييم دوري للمخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النشاط التجاري من جهة، وحقوق الأفراد والشركات في حماية بياناتهم من جهة أخرى، بما يعزز الثقة في البيئة التجارية الرقمية ويقلل من المخاطر القانونية (بلعكروم، 2025، ص. 718).

3- المسؤولية القانونية عن الإخلال بحماية البيانات داخل الشركات

يترتب على عدم التزام الشركات باتخاذ التدابير القانونية والتقنية اللازمة لحماية بياناتها نشوء مسؤولية قانونية في مواجهة الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، سواء كانت مسؤولية مدنية أو جنائية، بحسب طبيعة الضرر الناتج عن الإهمال أو التقصير (بلعكروم، 2025، ص. 721).

ويُعد الإخلال بواجب حماية البيانات، كفقدانها أو تسريبها أو إساءة استخدامها، خطأً قانونياً يستوجب التعويض متى ترتب عليه ضرر للشركة أو للغير. كما قد يترتب عليه مسؤولية جنائية في حالات إفشاء الأسرار أو الإضرار المتعمد بالمصالح التجارية. ويؤكد هذا الاتجاه أن حماية البيانات لم تعد مسألة تنظيمية فحسب، بل أصبحت التزاماً قانونياً مباشراً على عاتق الإدارة (OECD, 2022, p. 12).

ب- المسؤولية القانونية عن حماية البيانات داخل الشركات التجارية

وليبيان نطاق المسؤولية القانونية المرتبطة بحماية البيانات داخل الشركات التجارية، سيتم تناول الالتزام القانوني الملقى على عاتق الشركة في تأمين البيانات، ثم المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن الإخلال بهذا الالتزام، وأخيراً أثر المساءلة القانونية في تعزيز الامتثال المؤسسي وحماية الثقة في المعاملات التجارية.

1- الالتزام القانوني للشركات بتأمين البيانات والمعلومات التجارية

لم تعد حماية البيانات والمعلومات المتداولة داخل الشركات التجارية مسألة تنظيمية تترك لتقدير الإدارة، وإنما أصبحت التزاماً قانونياً تفرضه قواعد الحوكمة الحديثة والتشريعات المنظمة للبيانات والمعاملات الإلكترونية.

ويقتضي هذا الالتزام اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على سرية المعلومات وسلامتها ومنع الوصول غير المشروع إليها، بما يكفل حماية مصالح الشركة والمتعاملين معها (بلجراف، 2019، ص. 51). وتزداد أهمية هذا الالتزام بالنظر إلى القيمة الاقتصادية والقانونية للبيانات في النشاط التجاري المعاصر؛ إذ أصبحت المعلومات المتعلقة بالعملاء والمعاملات والأنشطة التشغيلية من المقومات الأساسية لاستقرار الشركة واستمرار نشاطها. ومن ثم اتجهت التشريعات الحديثة إلى تحميل الإدارة مسؤولية مباشرة عن توفير الوسائل التنظيمية والإجرائية الكفيلة بحماية تلك البيانات، وربطت مشروعية معالجتها وتداولها بمدى الالتزام بالضوابط القانونية المقررة في هذا الشأن، الأمر الذي جعل حماية البيانات جزءاً من منظومة الإدارة السليمة للشركات وحسن إدارة أصولها المعنوية (GDPR, art. 24).

2- المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن الإخلال بحماية البيانات

يترتب على الإخلال بواجب حماية البيانات داخل الشركة قيام المسؤولية القانونية متى أدى هذا الإخلال إلى الإضرار بالشركة أو المساهمين أو المتعاملين معها. وتتخذ هذه المسؤولية صورتين أساسيتين تتمثلان في المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية، بحسب طبيعة الفعل المرتكب والنتائج المترتبة عليه (French Data Protection Act, Loi n° 78-17, art. 45).

فمن الناحية المدنية، يعد التقصير في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات أو السماح بالوصول غير المشروع إليها سبباً للمساءلة متى ترتب عليه ضرر للغير، سواء استندت هذه المسؤولية إلى الإخلال بالالتزام تعاقدى أو إلى أحكام المسؤولية التقصيرية. أما من الناحية الجنائية، فقد اتجهت العديد من التشريعات المقارنة إلى تجريم الأفعال التي تمس سرية البيانات أو تؤدي إلى استخدامها أو إفشائها بالمخالفة للقانون، مع تقرير جزاءات تتفاوت بحسب جسامة الفعل والضرر الناتج عنه. ويعكس هذا الاتجاه التشريعي إدراكاً متزايداً لأهمية البيانات في النشاط الاقتصادي، وضرورة توفير حماية قانونية فعالة لها في إطار حماية الثقة والاستقرار في المعاملات التجارية (بلجراف، 2019، ص. 59).

3- دور المسؤولية القانونية في دعم الامتثال المؤسسي وحماية الثقة التجارية

لا يقتصر دور المسؤولية القانونية على توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة، وإنما يمتد أثرها إلى تعزيز الالتزام المسبق بالقواعد المنظمة لحماية البيانات داخل الشركات التجارية. فوجود نظام قانوني واضح للمساءلة يدفع الشركات إلى مراجعة سياساتها الداخلية وتطوير إجراءاتها التنظيمية بصورة مستمرة بما يضمن احترام المتطلبات القانونية ذات الصلة بحماية المعلومات (مصطفى، 2023، ص. 59). كما يسهم هذا النظام في ترسيخ الثقة بين الشركة والمستثمرين والعملاء والمتعاملين معها، إذ يعكس مدى التزامها بالمعايير القانونية الواجبة التطبيق. ويؤدي ذلك إلى الحد من المخاطر القانونية المرتبطة بمعالجة البيانات، وتقليل احتمالات النزاعات القضائية، وتعزيز استقرار المعاملات التجارية. ومن ثم فإن المسؤولية القانونية تمثل إحدى الأدوات التنظيمية المهمة التي تسهم في دعم الامتثال المؤسسي وترسيخ قواعد الإدارة الرشيدة داخل الشركات التجارية (GDPR, art. 83).

نري أن حماية المعلومات داخل الشركات التجارية أصبحت تمثل عنصراً محورياً في استقرار النشاط الاقتصادي وليس مجرد التزام إداري تقليدي. فالمعلومات والبيانات باتت تمثل قيمة قانونية واقتصادية تستوجب منظومة حماية متكاملة تجمع بين الرقابة الداخلية والخارجية والنظم التقنية المتقدمة. كما أن تزايد المخاطر المرتبطة بالاختراقات أو إساءة استخدام البيانات يفرض إعادة النظر في نطاق المسؤولية القانونية المترتبة على الإدارة. ويرى الباحث أن فعالية هذه الحماية لا تتحقق إلا بوجود إطار قانوني صارم يوازن بين حماية السرية وضمان الشفافية في آن واحد.

المبحث الثاني: دور الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد المالي داخل الشركات التجارية

صبحت الحوكمة الرقمية من الموضوعات الرئيسية في الدراسات القانونية والاقتصادية المعاصرة، نظراً لما تؤديه من دور في تطوير آليات الرقابة المؤسسية وتعزيز كفاءة إدارة الشركات التجارية في البيئة الرقمية. ولم يعد دورها مقتصرًا على تنظيم استخدام الوسائل التقنية داخل المؤسسة، بل امتد ليشمل دعم الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية، ورفع كفاءة إدارة المخاطر، بما يساهم في الحد من صور الفساد المالي والإداري وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية. كما أظهرت التجارب المقارنة أن توظيف الأدوات الرقمية في إطار قانوني منظم يساهم في تعزيز المساءلة المؤسسية وتوفير بيئة أكثر قدرة على حماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة، الأمر الذي يجعل الحوكمة الرقمية إحدى الآليات الحديثة الداعمة لنزاهة النشاط الاقتصادي واستقراره (بوفاتح، 2016، ص. 181-198؛ علي، 2018، ص. 563-579؛ OECD, 2023, pp. 11-25).

وتأسيساً على ما تقدم، وانسجاماً مع إعادة هيكلة الفصل، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين؛ خُصص المطلب الأول لبيان دور الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد المالي داخل الشركات التجارية، وذلك من خلال دراسة الشفافية الرقمية والإفصاح الإلكتروني كآلية للوقاية من الفساد المالي، ثم الرقابة الرقمية وإدارة المخاطر وتعزيز النزاهة المؤسسية. أما المطلب الثاني فقد خُصص لدراسة التنظيم التشريعي للحوكمة الرقمية وأثره في مكافحة الفساد المالي، وذلك عبر تناول التنظيم القانوني للحوكمة الرقمية في التشريعات المقارنة وأثره في مكافحة الفساد المالي، ثم تقييم موقف المشرعين الليبي والمصري ومتطلبات التطوير التشريعي في ضوء التجارب المقارنة.

المطلب الأول: الشفافية الرقمية والإفصاح الإلكتروني كآلية للوقاية من الفساد المالي

تُعد الشفافية والإفصاح من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات الحديثة، لما تؤديانه من دور في تعزيز وضوح المعاملات المالية والإدارية، وتمكين أصحاب المصالح من الاطلاع على المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة ومركزها المالي. وقد أضفى التحول الرقمي على هذين المبدأين أبعاداً جديدة، من خلال توظيف الوسائل الإلكترونية في نشر المعلومات وتداولها وحفظها، بما يساهم في دعم الرقابة المؤسسية والحد من الممارسات التي قد تفضي إلى الفساد المالي أو إساءة استعمال السلطة داخل الشركات التجارية. ومن ثم أصبحت الشفافية الرقمية والإفصاح الإلكتروني من الأدوات القانونية والتنظيمية المهمة التي تستهدف تعزيز النزاهة وحماية الثقة في بيئة الأعمال (بوفاتح، 2016، ص. 181-198؛ علي، 2018، ص. 563-579؛ OECD, 2023, pp. 45-58).

وتأسيساً على ذلك، ولبيان الدور الوقائي الذي تضطلع به الحوكمة الرقمية في مواجهة مظاهر الفساد المالي داخل الشركات التجارية، فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين؛ خُصص الفرع الأول لدراسة الشفافية الرقمية كوسيلة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد المالي، من خلال بيان دورها في الحد من حجب المعلومات وإساءة استعمال السلطة داخل الشركات، بينما خُصص الفرع الثاني لبحث الإفصاح الإلكتروني وأثره في ضبط المعلومات المالية والحد من إساءة استخدامها، وبيان إسهامه في دعم المساءلة المؤسسية وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة.

الفرع الأول: الشفافية الرقمية كوسيلة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد المالي

تُعد الشفافية الرقمية من أبرز الآليات التي أفرزها التحول الرقمي في مجال حوكمة الشركات، إذ أسهمت في تطوير الوسائل القانونية والتنظيمية الهادفة إلى تعزيز وضوح المعلومات وتيسير الوصول إليها في الوقت المناسب. ولم يعد دور الشفافية مقتصرًا على مجرد إتاحة البيانات المالية أو الإدارية، وإنما امتد ليشمل بناء بيئة مؤسسية أكثر انضباطاً، تُحد من فرص إساءة استخدام السلطة وتدعم خضوع القرارات الإدارية والمالية للرقابة والمساءلة. ومن هذا المنطلق، أصبحت الشفافية الرقمية إحدى الوسائل الفاعلة في الوقاية من الفساد

المالي، لما توفره من ضمانات تكفل وضوح التصرفات المؤسسية وتدعم حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح (بسيوني، 2008، ص. 18).

وللاحاطة بمختلف الأبعاد القانونية والتنظيمية للشفافية الرقمية وعلاقتها بمكافحة الفساد المالي داخل الشركات التجارية، تم تقسيم هذا الفرع إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ خُصص أولها لبيان الإطار المفاهيمي للشفافية الرقمية في بيئة الشركات التجارية، بينما يتناول المحور الثاني التحول التنظيمي في تطبيق مبدأ الشفافية داخل الشركات التجارية في ظل البيئة الرقمية، أما المحور الثالث فيُعنَى بدراسة الإطار الوقائي للشفافية الرقمية ودور التنظيم الرقمي في الحد من ممارسات الفساد المالي وتعزيز النزاهة المؤسسية.

1- الإطار المفاهيمي للشفافية الرقمية في بيئة الشركات التجارية

وفي ضوء ما سبق بيانه من أبعاد تنظيمية للإفصاح والشفافية داخل الشركات التجارية، سيتم تقسيم هذا المحور إلى عناصر رئيسية تتناول الإطار القانوني للإفصاح وأثره في تقليص فجوة المعلومات، ودوره في تعزيز المساواة بين المستثمرين ومنع إساءة استخدام السلطة.

2- التحول التنظيمي في تطبيق مبدأ الشفافية داخل الشركات التجارية

لم يعد مبدأ الشفافية في قانون الشركات مقتصرًا على مجرد الالتزام بنشر القوائم المالية في نهاية السنة المالية أو إتاحة المعلومات للجهات الرقابية، وإنما اتجهت التشريعات الحديثة إلى تطوير أدوات تطبيقه داخل البيئة الرقمية. ويظهر هذا التطور في انتقال الالتزام بالإفصاح من الشكل الورقي المتقطع إلى منظومة تنظيمية قائمة على التحديث المستمر للبيانات داخل أنظمة معلومات الشركة (Arner & Buckley, 2020, p. 219).

ويترتب على ذلك أن الإدارة لم تعد تملك حرية تقديرية واسعة في توقيت الإفصاح، بل أصبحت ملزمة بوجود مسارات رقمية منظمة تتيح للجهات الرقابية وأصحاب المصلحة متابعة البيانات الجوهرية بصورة دورية ومنضبطة. ويُعد هذا التطور تحولاً في وظيفة الإدارة ذاتها، حيث أصبحت الشفافية جزءاً من آليات التشغيل الداخلية وليس مجرد التزام خارجي لاحق (Hilb, 2021, p. 143).

3- تنظيم تدفق المعلومات وأثره في حماية التوازن داخل الشركة

يُسهّم التنظيم الرقمي لتدفق المعلومات داخل الشركة في إعادة ضبط العلاقة بين الإدارة التنفيذية وبقية أصحاب المصالح، من خلال توفير بيانات موحدة ومحدثة يمكن الرجوع إليها في أي وقت. ويترتب على ذلك تقليل الاعتماد على التفسير الفردي أو الانتقائي للمعلومات المالية من قبل الإدارة، وهو ما يعزز من قدرة المساهمين والدائنين على ممارسة رقابتهم القانونية استناداً إلى معطيات مكتملة. كما أن هذا التنظيم يحد من إمكانية احتكار المعلومات داخل الإدارة العليا، ويقلل من فرص اتخاذ قرارات غير معلنة قد تؤثر على المركز المالي للشركة أو على حقوق المتعاملين معها (Cadbury Report, 1992, p. 34).

4- دور التنظيم الرقمي في دعم الرقابة ومنع الانحرافات المالية

أصبح تنظيم الشفافية في البيئة الرقمية أحد أدوات دعم الرقابة الداخلية والخارجية داخل الشركات، حيث يتيح وجود سجلات رقمية منظمة إمكانية تتبع العمليات المالية والإدارية بشكل أكثر دقة مقارنة بالأساليب التقليدية. ويسهم ذلك في تعزيز قدرة أجهزة الرقابة على اكتشاف أي خلل أو تجاوز في وقت مبكر، بما يقلل من احتمالات وقوع ممارسات مالية غير مشروعة. كما أن إلزام الشركات بالاعتماد على أنظمة توثيق رقمية يحد من إمكانية تعديل البيانات بعد إدخالها، ويجعل عملية المراجعة أكثر استقراراً ووضوحاً أمام الجهات القضائية والرقابية (Arner & Buckley, 2020, p. 115).

5- الإطار الوقائي للشفافية الرقمية في الحد من المخاطر المالية

يمتد أثر التنظيم الرقمي للشفافية إلى الجانب الوقائي من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام المعلومات أو توجيهها بشكل غير دقيق. فوجود بيئة معلوماتية منظمة يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء البيانات الجوهرية، ويعزز من قدرة الجهات المختصة على تتبع المسار المالي للشركة. كما ينعكس ذلك على

استقرار المعاملات التجارية، ويزيد من درجة الثقة في البيانات الصادرة عن الشركة، بما يدعم مركزها القانوني والمالي داخل السوق (Code de commerce français, art. L225-102-1).

الفرع الثاني: الإفصاح الإلكتروني وأثره في ضبط المعلومات المالية والحد من إساءة استخدامها
يمثل الإفصاح الإلكتروني أحد التطبيقات العملية الرئيسة للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية، إذ يهدف إلى تنظيم تدفق المعلومات والبيانات المالية والإدارية من الشركة إلى المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية عبر وسائل إلكترونية تضمن السرعة والدقة وإمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب. وقد أسهم هذا النمط من الإفصاح في تطوير الوظيفة التقليدية للإفصاح المالي، من خلال تعزيز وضوح البيانات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة ومركزها المالي، بما يدعم متطلبات النزاهة والرقابة ويحد من الممارسات التي تقوم على احتكار المعلومات أو توظيفها لتحقيق مصالح خاصة على حساب المساهمين أو المتعاملين مع الشركة. ومن ثم أصبح الإفصاح الإلكتروني أحد الوسائل التنظيمية المهمة للوقاية من الفساد المالي وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال المعاصرة (بسيوني، 2008، ص. 16-25؛ محمد طارق يوسف، 2007، ص. 1-36؛ Trabelsi, 2020, pp. 85-97).

ولبيان الدور الذي يضطلع به الإفصاح الإلكتروني في مكافحة الفساد المالي داخل الشركات التجارية، تم تقسيم هذا الفرع إلى محورين رئيسين؛ خُصص أولهما لدراسة الإفصاح الإلكتروني كأداة قانونية لضبط المعلومات المالية، من خلال بيان أسسه التنظيمية وأثره في تعزيز سلامة تداول المعلومات داخل الشركة، بينما يتناول المحور الثاني دور الإفصاح المنتظم في الحد من عدم تماثل المعلومات ومنع إساءة استخدام السلطة داخل الشركات، وبيان أثره في حماية المساهمين والمتعاملين مع الشركة وتعزيز المساءلة المؤسسية.

أولاً: الإفصاح الإلكتروني كأداة قانونية لضبط المعلومات المالية

وفي إطار التنظيم القانوني للإفصاح الإلكتروني بوصفه أداة لضبط المعلومات المالية داخل الشركات التجارية، سيتم تقسيم هذا العنصر إلى محورين رئيسيين يتناولان الإطار التشريعي للإفصاح وأثره في حجية البيانات، ودوره في تعزيز الثقة والرقابة داخل الأسواق المالية.

1- الطبيعة القانونية للإفصاح الإلكتروني كالتزام تشريعي في قانون الشركات

أصبح الإفصاح الإلكتروني في التشريعات الحديثة التزاماً قانونياً مفروضاً على الشركات، وليس مجرد إجراء تنظيمي متروك لتقدير الإدارة، ويقوم هذا الالتزام على إلزام الشركات بإتاحة بياناتها وتقاريرها المالية بصورة دورية ومنتظمة عبر وسائل إلكترونية معتمدة، تخضع لإشراف الجهات الرقابية المختصة (Hilb, 2021).

ويهدف هذا التطور إلى الحد من سلطة الإدارة في التحكم في توقيت الإفصاح أو انتقاء المعلومات المفصح عنها، بما يضمن تمكين المساهمين والدائنين والجهات الرقابية من الاطلاع على المركز المالي الحقيقي للشركة في الوقت المناسب، ويُعد هذا التنظيم أحد الأدوات القانونية التي تسهم في تعزيز الرقابة على النشاط المالي للشركات وتقليل فرص إخفاء المعلومات أو التلاعب بها (Cadbury Report, 1992).

2- التطور التشريعي للاعتراف بالمحركات الإلكترونية في الإثبات والرقابة

شهدت القوانين المقارنة تطوراً ملحوظاً في مجال الاعتراف بالمحركات والتقارير الإلكترونية، حيث تم إضفاء الحجية القانونية على المستندات الرقمية متى استوفت شروط السلامة الفنية والتوثيق القانوني، وعلى رأسها التوقيع الإلكتروني وضمان عدم العبث بالمحتوى (EU Directive 2019/1151, p. 175).

وقد انعكس هذا التطور على عمل الجهات الرقابية ومراجعي الحسابات، إذ أصبح بالإمكان الاعتماد على البيانات الرقمية في أعمال الفحص والتدقيق عن بعد، دون الحاجة إلى المستندات الورقية التقليدية، ويسهم هذا الاتجاه في تسهيل أعمال الرقابة المالية، وتعزيز قدرة الأجهزة المختصة على كشف التجاوزات المالية في وقت مبكر (Code de commerce français, art. L225-37).

3- أثر الإفصاح الإلكتروني المنضبط في دعم الثقة في الأسواق المالية

يسهم الالتزام بالإفصاح الإلكتروني المنظم في تعزيز مستوى الثقة داخل الأسواق المالية، من خلال توفير معلومات مالية متاحة ومتزامنة لجميع المتعاملين في السوق، ويحد هذا التنظيم من احتمالات استغلال المعلومات الداخلية أو نشر بيانات غير دقيقة قد تؤثر في قرارات الاستثمار (Arner & Buckley, 2020, p. 153).

كما يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على تقييم مراكز الشركات بشكل موضوعي، مما يدعم استقرار المعاملات المالية ويعزز كفاءة السوق، ويُعد ذلك من العوامل الأساسية في الوقاية من الممارسات غير المشروعة التي قد تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد أو الإخلال بتوازن السوق (European Commission, Digital Company Law Package, p. 643).

ثانياً: دور الإفصاح المنتظم في الحد من عدم تماثل المعلومات ومنع إساءة استخدام السلطة داخل الشركات
وفي إطار بيان الأثر القانوني للإفصاح المنتظم داخل الشركات التجارية في الحد من عدم تماثل المعلومات ومنع إساءة استخدام السلطة، سيتم تقسيم هذا المحور إلى عناصر رئيسية تتناول تقليص فجوة المعلومات، وتجريم استغلال المعلومات الداخلية، ودور الإفصاح في تحقيق العدالة بين المستثمرين.

1- الأثر الوقائي للإفصاح المنتظم في تقليص فجوة المعلومات داخل الشركات

يُعد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة التنفيذية من جهة، والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، أحد أهم العوامل التي تُفضي إلى اختلال مبدأ العدالة داخل الشركات التجارية، بما يفتح المجال أمام صور متعددة من الانحراف في استعمال السلطة. ومن ثم، فإن تطور قواعد الإفصاح في قانون الشركات لم يعد يقتصر على مجرد النشر الدوري للبيانات المالية، بل اتجه إلى ترسيخ التزام قانوني بالإفصاح المنتظم عن المعلومات الجوهرية ذات الأثر على مركز الشركة. ويترتب على ذلك تعزيز قدرة المساهمين على ممارسة الرقابة الفعلية على أعمال الإدارة، والحد من إمكانية اتخاذ قرارات غير معلنة قد تمس حقوقهم أو تؤثر في قيمة حقوقهم داخل الشركة (علي، 2018، ص. 563).

وقد أكدت أدبيات حوكمة الشركات أن تقليص فجوة المعلومات يُعد أحد الأدوات الأساسية للوقاية من الفساد الإداري والمالي داخل الكيانات الاقتصادية، حيث يرتبط بوجود نظام إفصاح واضح ومُلزم قانوناً يضمن تداول المعلومات في توقيت مقارب بين جميع الأطراف ذات الصلة، بما يعزز مبدأ المساواة في المعاملة داخل السوق (Cadbury Report, 1992, p. 371).

2- المسؤولية القانونية عن إساءة استخدام المعلومات داخل الشركات

يُشكل استغلال المعلومات غير المعلنة أو الداخلية لتحقيق منافع شخصية صورة من صور إساءة استعمال السلطة داخل الشركات، وهي من الممارسات التي تناولتها التشريعات المقارنة بالتجريم أو الحظر الصريح، باعتبارها إخلالاً بمبدأ الأمانة الواجب توافره في إدارة الشركات. ويترتب على ذلك قيام المسؤولية المدنية في مواجهة الإدارة عن الأضرار التي تلحق بالمساهمين أو الغير، فضلاً عن إمكانية ترتيب المسؤولية الجنائية في حال توافر عناصر الغش أو الإضرار العمدي أو الإخلال الجسيم بواجبات الإدارة (Eisenberg, 2020, p. 253).

وتبرز أهمية التوثيق المنظم للقرارات والمراسلات المؤسسية في تمكين جهات الرقابة والقضاء من تتبع مصادر القرار وتحديد المسؤولية بدقة، وهو ما يعزز فعالية تطبيق قواعد المساءلة داخل الشركات، ويحد من فرص الإفلات من المسؤولية القانونية (بسيوني، 2008، ص. 16).

3- الإفصاح المنتظم ودوره في تحقيق العدالة في المعاملة وحماية صغار المستثمرين

يُعد مبدأ العدالة في المعاملة بين المساهمين من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون الشركات الحديث، ويهدف إلى منع التمييز بين فئات المستثمرين داخل الكيان الواحد. ويسهم الإفصاح المنتظم عن المعلومات الجوهرية في تحقيق هذا المبدأ من خلال ضمان إتاحة البيانات المالية والإدارية في وقت واحد وبصورة

متكافئة لجميع المستثمرين، بما يحد من أي أفضلية معلوماتية قد تُستغل من قبل كبار المساهمين أو الإدارة التنفيذية (Coffee, 2021, p. 69).

ويؤدي هذا التنظيم إلى تعزيز الثقة في السوق المالي، وحماية صغار المستثمرين من مخاطر القرارات غير المتوازنة التي قد تنشأ عن احتكار المعلومات أو تأخير نشرها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استقرار المعاملات المالية ودعم كفاءة السوق (محمد طارق يوسف، 2007، ص. 25).

المطلب الثاني: الرقابة الرقمية وإدارة المخاطر وتعزيز النزاهة المؤسسية

تُعد الرقابة الرقمية وإدارة المخاطر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرقمية الحديثة في الشركات التجارية، لما تؤديانه من دور في دعم سلامة الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر التي قد تهدد استقرار الشركة أو تؤثر في كفاءة نشاطها الاقتصادي. فمع اتساع الاعتماد على النظم الرقمية في إدارة العمليات المالية والإدارية، لم تعد الرقابة تقتصر على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها، وإنما أصبحت جزءاً من منظومة تنظيمية متكاملة تهدف إلى المتابعة المستمرة للأنشطة المؤسسية، وتحديد مواطن الخلل المحتملة، وتوفير أدوات فعالة للحد من الممارسات التي قد تقضي إلى الفساد المالي أو إساءة استعمال السلطة. ومن ثم غدت الرقابة الرقمية وإدارة المخاطر من الوسائل الرئيسة الداعمة للنزاهة المؤسسية وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين مع الشركة (بن شيخة، 2022، ص. 558؛ أيمن يوسف، 2025، ص. 23). وتأسيساً على ذلك، ولبيان إسهام الحوكمة الرقمية في دعم الرقابة المؤسسية ومواجهة المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري، فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين؛ خُصص الفرع الأول لدراسة الرقابة الرقمية وأدوات الحد من المخاطر المؤسسية، من خلال بيان الأطر التنظيمية للرقابة الرقمية والوسائل المستخدمة في الكشف المبكر عن المخاطر وتعزيز كفاءة المتابعة المؤسسية، بينما خُصص الفرع الثاني لبحث إدارة المخاطر وتعزيز النزاهة المؤسسية في ظل الرقابة الرقمية، وبيان أثرها في الحد من الانحرافات المالية والإدارية وترسيخ قيم المساءلة والنزاهة داخل الشركات التجارية.

الفرع الأول: الرقابة الرقمية وأدوات الحد من المخاطر المؤسسية

أصبحت الرقابة الرقمية أحد المكونات الأساسية للحوكمة الحديثة داخل الشركات التجارية، في ظل ما أفرزه التحول الرقمي من تغيرات جوهرية في أساليب إدارة الأعمال والرقابة على الأنشطة المالية والإدارية. فقد أتاح الاعتماد على النظم الرقمية تطوير وسائل المتابعة والرقابة بما يضمن سرعة اكتشاف أوجه القصور والانحرافات المحتملة، ورفع كفاءة الالتزام بالسياسات والضوابط المؤسسية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تعزيز حماية أصول الشركة والحد من المخاطر المرتبطة بممارسة النشاط التجاري. كما أسهمت هذه التحولات في إعادة بناء العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ضمن إطار مؤسسي متكامل يستهدف دعم النزاهة وحماية المصالح المالية للشركة وأصحاب المصلحة فيها (COSO, 2017, p. 21). وللاحاطة بالأبعاد التنظيمية والوظيفية للرقابة الرقمية وعلاقتها بالحد من المخاطر المؤسسية، تم تقسيم هذا الفرع إلى محورين رئيسيين؛ خُصص أولهما لدراسة الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات التجارية، وذلك من خلال بيان تطور وظيفة الرقابة الداخلية في البيئة الرقمية، وأثر التحول الرقمي في تطوير وسائل الرقابة والانتقال بها من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية المستمرة. أما المحور الثاني فقد خُصص لبحث أدوات الرقابة الرقمية في الحد من المخاطر المؤسسية.

أولاً: الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات التجارية

ولبيان الإطار التنظيمي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات التجارية، يقتضي الأمر تناول تطور وظيفة الرقابة الداخلية في ظل التحول الرقمي، ثم بيان أثر الرقابة الداخلية الرقمية في تعزيز المتابعة والضبط المؤسسي، وأخيراً إبراز التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية باعتباره أحد أبرز ملامح الحوكمة الرقمية المعاصرة.

1- تطور وظيفة الرقابة الداخلية في ظل التحول الرقمي

أدى التطور المتسارع في بيئة الأعمال إلى إعادة تنظيم وظيفة الرقابة الداخلية داخل الشركات التجارية، بحيث لم تعد تقتصر على الفحص اللاحق للعمليات أو مراجعة المستندات بعد إتمامها، وإنما أصبحت جزءاً من منظومة الإدارة اليومية داخل المؤسسة. وقد ترتب على هذا التطور انتقال أساليب الرقابة من الاعتماد على الإجراءات اليدوية والمراجعة الورقية إلى الاعتماد على نظم معلومات داخلية تتيح متابعة العمليات المالية والإدارية بصورة أكثر انتظاماً ودقة (بن شيخة، 2022، ص. 558؛ رزق، 2025، ص. 12). ويُفهم هذا التحول من زاوية قانونية باعتباره تطوراً في وسائل الإثبات والرقابة وليس مجرد تغيير في الأدوات، إذ أصبحت السجلات الإلكترونية تمثل وسيلة معتمدة لتتبع التصرفات المالية والإدارية داخل الشركة، بما يسمح للجهات الرقابية الداخلية والخارجية بالتحقق من سلامة الإجراءات وفق معايير أكثر انضباطاً وشفافية. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز قدرة الشركات على الحد من الأخطاء الإدارية وتقليل فرص إساءة استخدام السلطة داخل الهياكل التنظيمية (ICAEW, 2021, p. 564).

2- أثر الرقابة الداخلية الرقمية في تحسين تتبع العمليات والحد من الانحرافات

أصبح من أبرز نتائج تطوير الرقابة الداخلية اعتماد الشركات على نظم توثيق إلكترونية تتيح تتبع العمليات المالية والإدارية بصورة دقيقة، بما يشمل تسجيل الإجراءات والتصرفات داخل المؤسسة وتحديد المسؤوليات المرتبطة بها. ويساعد هذا الأسلوب في تعزيز قدرة الأجهزة الرقابية على مراجعة مسار العمليات بشكل متكامل، والكشف المبكر عن أي مخالفات أو تجاوزات قد تمس أموال الشركة أو حقوق المساهمين (Power, 2019, p. 132).

ومن الناحية القانونية، فإن هذا التوثيق المستمر يساهم في تدعيم وسائل الإثبات داخل المنازعات التجارية، كما يعزز من فعالية الرقابة القضائية والإدارية، ويحد من صعوبة إثبات الأفعال غير المشروعة في بيئة الأعمال الحديثة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حماية الاستقرار المالي للمؤسسة (بن شيخة، 2022، ص. 562؛ رزق، 2025، ص. 19).

3- التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية في إدارة المخاطر

شهدت وظيفة الرقابة الداخلية تطوراً مهماً تمثل في الانتقال من نموذج الرقابة اللاحقة التي تركز على اكتشاف الأخطاء بعد وقوعها، إلى نموذج رقابي وقائي يهدف إلى منع وقوع المخاطر قبل حدوثها. ويقوم هذا الاتجاه على إدماج إدارة المخاطر ضمن النظام الإداري للمؤسسة، بحيث يتم تقييم المخاطر المحتملة بصورة مستمرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في مراحل مبكرة (بن شيخة، 2022، ص. 566؛ رزق، 2025، ص. 24).

ويُعد هذا التحول ذا أهمية قانونية وإدارية، إذ يساهم في تقليل الأضرار المالية الناتجة عن الأخطاء أو المخالفات، كما يعزز من مسؤولية الإدارة في الالتزام بواجب العناية والرقابة، بما يحد من نطاق المسؤولية المدنية المترتبة على الإهمال أو التقصير في إدارة الشركة (COSO, 2017, p. 86).

ثانياً: أدوات الرقابة الرقمية في الحد من المخاطر المؤسسية

يتناول هذا المحور أهم أدوات الرقابة الرقمية داخل الشركات التجارية ودورها في الحد من المخاطر المؤسسية وتعزيز كفاءة الضبط والامتثال داخل بيئة الأعمال الحديثة.

1- النظم الإلكترونية للرقابة الداخلية ودورها في الكشف المبكر عن المخاطر

أصبحت النظم الإلكترونية للرقابة الداخلية أحد المراكز الأساسية في تطوير آليات الضبط المؤسسي داخل الشركات التجارية، إذ أسهمت في الانتقال من الرقابة التقليدية القائمة على الفحص اللاحق للمستندات إلى رقابة مستمرة تعتمد على المتابعة اللحظية للعمليات المالية والإدارية. ويترتب على ذلك تعزيز القدرة على اكتشاف الانحرافات في وقت مبكر، من خلال مقارنة العمليات المنفذة بالضوابط التنظيمية المعتمدة داخل

الشركة، بما يحد من احتمالات التلاعب أو تجاوز الصلاحيات الإدارية (بن شيخة، 2022، ص. 561؛ أيمن يوسف، 2025، ص. 34).

كما تسهم هذه النظم في رفع مستوى الثقة في البيانات المالية، من خلال توثيق العمليات بشكل آلي يحد من إمكانية التعديل غير المصرح به، الأمر الذي يدعم سلامة المراكز المالية للشركة ويعزز من التزامها بالقواعد القانونية المنظمة للنشاط التجاري. وتنعكس هذه الوظيفة الرقابية على حماية مصالح المساهمين والدائنين، باعتبارها إحدى أدوات تحقيق الانضباط المؤسسي داخل بيئة الأعمال الحديثة (Power, 2007, p. 275).

2- التحليل الرقمي للبيانات كأداة لاكتشاف الانحرافات التشغيلية والمالية

أدى تطور أدوات التحليل الرقمي للبيانات إلى تعزيز فعالية الرقابة الداخلية في رصد الأنماط غير الطبيعية داخل العمليات المؤسسية، حيث بات بالإمكان تحليل كميات كبيرة من البيانات المالية والإدارية بصورة مستمرة للكشف عن أي سلوك غير معتاد قد يشير إلى وجود خلل أو تجاوز إداري. ويشمل ذلك متابعة العمليات المتكررة أو غير المبررة، أو استخدام الصلاحيات الإدارية بما يتجاوز حدودها النظامية (Bhimani & Willcocks, 2014, p. 32).

ويُعد هذا النوع من التحليل وسيلة داعمة لوظائف المراجعة الداخلية، إذ يوفر مؤشرات مبكرة تساعد الإدارة العليا ولجان المراجعة على اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب، بما يقلل من احتمالات تفاقم المخاطر التشغيلية أو تحولها إلى أزمات مالية. كما أن هذا التطور يسهم في تعزيز قابلية إثبات الوقائع محل النزاع عند نشوء مسؤولية قانونية لاحقة (بن شيخة، 2022، ص. 565؛ أيمن يوسف، 2025، ص. 42).

3- الرقابة الوقائية في إطار الحوكمة المؤسسية الحديثة

اتجه الفكر الحديث في حوكمة الشركات إلى تعزيز البعد الوقائي للرقابة الداخلية، بحيث لا يقتصر دورها على اكتشاف الأخطاء بعد وقوعها، وإنما يمتد إلى منع وقوعها من خلال ضوابط مسبقة تحكم سير العمليات داخل الشركة. ويظهر ذلك من خلال اشتراط الالتزام بمجموعة من الإجراءات التنظيمية التي يتم التحقق منها قبل تنفيذ القرارات المالية أو الإدارية ذات الأثر الجوهري (رزق، 2025، ص. 18).

ويؤدي هذا التوجه إلى تعزيز الانضباط المؤسسي وتقليل فرص تعارض المصالح أو إساءة استخدام السلطة الإدارية، كما يحد من المخاطر التي قد تهدد الاستقرار المالي للشركة. ويُعد ذلك امتداداً عملياً لمبادئ الحوكمة الرشيدة التي تؤكد على أهمية المساءلة وتحديد المسؤوليات داخل الهياكل الإدارية (COSO, 2013, p. 485).

الفرع الثاني: إدارة المخاطر وتعزيز النزاهة المؤسسية في ظل الرقابة الرقمية

تمثل إدارة المخاطر أحد المقومات الرئيسة للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية، باعتبارها الوسيلة التي تُمكن الإدارة من التعرف على مصادر المخاطر المحتملة وتقييم أثارها واتخاذ التدابير المناسبة للحد منها قبل انعكاسها على المركز المالي أو الإداري للشركة. وقد أدى التطور التقني واتساع نطاق المعاملات الرقمية إلى زيادة أهمية إدارة المخاطر بوصفها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الرقابة المؤسسية، بحيث لم تعد تقتصر على معالجة الآثار المترتبة على المخاطر بعد وقوعها، وإنما أصبحت أداة تنظيمية تسهم في دعم سلامة القرار الإداري وتعزيز الالتزام بالضوابط القانونية والرقابية. كما ترتبط فعالية إدارة المخاطر ارتباطاً وثيقاً بترسيخ قيم النزاهة المؤسسية، من خلال الحد من فرص الانحراف المالي والإداري وتعزيز المساءلة داخل الشركات التجارية (رزق، 2025، ص. 11).

ولبيان الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر في دعم النزاهة المؤسسية داخل الشركات التجارية، فقد تم تقسيم هذا الفرع إلى ثلاثة محاور مترابطة؛ خُصص أولها لدراسة مفهوم إدارة المخاطر في بيئة الشركات الرقمية وبيان طبيعتها وأهميتها في ظل التحول الرقمي، بينما يتناول المحور الثاني العلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الانحرافات المالية والإدارية وأثرها في حماية أصول الشركة وتعزيز كفاءة الرقابة المؤسسية، أما المحور

الثالث فيُعنى ببحث دور الرقابة الرقمية في تعزيز النزاهة المؤسسية من خلال دعم المساءلة والالتزام بالضوابط التنظيمية والحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى الفساد المالي داخل الشركات التجارية.

1- مفهوم إدارة المخاطر في بيئة الشركات الرقمية

أدى تطور بيئة الأعمال المعتمدة على النظم الإلكترونية إلى ظهور صور جديدة من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية، تختلف في طبيعتها عن المخاطر التقليدية المرتبطة بالعمليات الإدارية والمالية المعتادة. فقد اتسع نطاق المخاطر التشغيلية ليشمل الأعطال المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، واحتمالات التعدي غير المشروع على قواعد البيانات، ومخاطر انقطاع الخدمات الإلكترونية التي تعتمد عليها الشركات في تسير نشاطها اليومي. كما ترتبط هذه المخاطر بتهديدات تمس استمرارية النشاط التجاري في حال تعطل البنية التقنية أو فقدان البيانات الأساسية المنظمة للعمل (أيمن يوسف، 2025، ص. 14).

ومن الناحية المالية، انعكست هذه التطورات على طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، حيث أصبح التأثير المالي لا يقتصر على الخسائر المباشرة، بل يمتد إلى مسؤوليات قانونية ناشئة عن الإخلال بالالتزامات التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات وسلامة الإجراءات الإلكترونية (ISO 31000:2018).

ويترتب على ذلك ضرورة التزام الإدارة بوضع سياسات واضحة لإدارة هذه المخاطر، تقوم على تأمين البيانات، وتنظيم صلاحيات الوصول، وضمان استمرارية الأعمال في إطار من الضوابط القانونية والتنظيمية التي تكفل حماية أموال الشركة وحقوق المتعاملين معها (رزق، 2025، ص. 28).

2- العلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الانحرافات المالية والإدارية

تُعد إدارة المخاطر أحد المكونات الجوهرية في منظومة الحوكمة الحديثة داخل الشركات التجارية، حيث تهدف إلى دعم استقرار الكيان المؤسسي من خلال التعرف المبكر على المخاطر المحتملة والحد من آثارها القانونية والمالية. ولم يعد نطاق هذه الإدارة يقتصر على المخاطر الخارجية فحسب، بل امتد ليشمل المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية للشركة، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن القرارات الإدارية غير المنضبطة أو ضعف الرقابة على الموارد والأصول (COSO, 2017, p. 264).

وفي هذا الإطار، تسهم النظم الرقمية المعاصرة في دعم وظيفة إدارة المخاطر من خلال توفير أدوات متابعة وتحليل تساعد الإدارة العليا على ضبط استخدام الموارد المالية والتأكد من توافق القرارات الاستثمارية مع الضوابط التنظيمية المعتمدة. ويؤدي ذلك إلى تقليل فرص الانحراف الإداري، وتعزيز الالتزام بالمعايير القانونية المنظمة للنشاط التجاري، بما ينعكس إيجاباً على حماية حقوق المساهمين والدائنين، وصون استقرار المركز المالي للشركة (أيمن يوسف، 2025، ص. 51؛ رزق، 2025، ص. 41).

3- دور الرقابة الرقمية في تعزيز النزاهة والانضباط المؤسسي

أدى تطور أدوات الرقابة الرقمية إلى تعزيز مفهوم النزاهة المؤسسية بوصفه أحد المبادئ الحاكمة في بيئة الأعمال الحديثة، حيث أصبحت الرقابة تتم بصورة مستمرة ومتزامنة مع تنفيذ العمليات الإدارية والمالية داخل الشركة. ويترتب على ذلك رفع مستوى الانضباط الداخلي، إذ تخضع كافة التصرفات المالية والإدارية لآليات مراجعة دقيقة تحد من احتمالات الخطأ أو التجاوز (بن شيخة، 2022، ص. 568؛ رزق، 2025، ص. 44).

كما يسهم هذا النمط الرقابي في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة إلى الإدارة العليا وأصحاب المصلحة، بما يعزز من دقة التقارير وموثوقيتها. ويؤدي ذلك في النهاية إلى ترسيخ بيئة مؤسسية أكثر التزاماً بالقواعد القانونية والتنظيمية، ويحد من الممارسات التي قد تمس سلامة إدارة أموال الشركة أو تضر بمصالح المتعاملين معها (IIA, 2017, p. 217).

4- أثر الرقابة الرقمية في تعزيز الثقة والاستقرار المؤسسي

يسهم تفعيل الرقابة الرقمية المستمرة في تعزيز مستوى الثقة في أداء الشركات التجارية، من خلال ضمان وجود نظام رقابي قادر على رصد الانحرافات في وقت مبكر والتعامل معها وفقاً للضوابط القانونية. ويؤدي

ذلك إلى رفع درجة الاطمئنان لدى المساهمين والمستثمرين والدائنين، باعتبار أن الشركة تخضع لنظام إداري ورقابي منظم يقلل من احتمالات المخاطر غير المتوقعة (OECD, 2023, p. 198). وينعكس هذا الاستقرار الرقابي بشكل مباشر على تحسين سمعة الشركة في الأسواق المالية، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات، فضلاً عن دعم استقرارها المالي على المدى الطويل. كما يساهم في تعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، بما يدعم استمرارية النشاط الاقتصادي في إطار من الشفافية والانضباط المؤسسي (بن شيخة، 2022، ص. 571؛ رزق، 2025، ص. 45).

الخاتمة

في ضوء ما تم تناوله في هذا البحث، يتبين أن الحوكمة الرقمية لم تعد مجرد إطار تنظيمي حديث لإدارة الشركات التجارية، بل أصبحت منظومة قانونية متكاملة تعكس التحول العميق في بنية القانون التجاري المعاصر، بما يواكب تطور الوسائل التقنية وأساليب الإدارة الحديثة. فقد أظهر البحث أن الانتقال إلى البيئة الرقمية داخل الشركات لم يقتصر على تحديث أدوات العمل الإداري، وإنما امتد ليشمل إعادة صياغة المفاهيم التقليدية للحوكمة، من حيث اتخاذ القرار، وتنظيم الإفصاح، وحماية البيانات، وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية والخارجية.

كما خلص البحث إلى أن الحوكمة الرقمية تمثل أحد أهم الآليات القانونية في تعزيز الشفافية داخل الشركات التجارية، وذلك من خلال الإفصاح الإلكتروني المنظم وتقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، بما يساهم في دعم الثقة في الأسواق المالية وتحقيق قدر أكبر من العدالة في تداول المعلومات. وفي السياق ذاته، اتضح أن الرقابة الرقمية وإدارة المخاطر أصبحتا عنصرين أساسيين في الحد من الانحرافات المالية والإدارية، عبر أنظمة رقابية مستمرة قادرة على رصد المخاطر مبكراً والحد من فرص إساءة استخدام السلطة أو الإضرار بأصول الشركة.

ويؤكد البحث كذلك أن الحوكمة الرقمية تساهم في تعزيز النزاهة المؤسسية من خلال دمج البعد الرقابي والتقني في بنية القرار الإداري داخل الشركات، بما يرسخ مبدأ المساءلة القانونية ويحد من صور الفساد المالي. ومن ثم، فإن التطور في أدوات الرقابة الرقمية والإفصاح الإلكتروني لا يقتصر أثره على تحسين الأداء الداخلي للشركات، بل يمتد ليشمل دعم استقرار النظام الاقتصادي وتعزيز كفاءة أسواق المال وحماية حقوق المستثمرين والدائنين.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الحوكمة الرقمية تمثل تحولاً نوعياً في الفكر القانوني المعاصر، إذ تجمع بين الفعالية التنظيمية والدقة التقنية، وتعيد بناء العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح على أسس من الشفافية والرقابة والمسؤولية القانونية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وضمانات العدالة والامتثال القانوني في البيئة التجارية الحديثة.

أولاً: النتائج

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من معالجة للإطار المفاهيمي والتنظيمي للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية، وما ارتبط به من تحليل لدورها في تعزيز الشفافية والرقابة وإدارة المخاطر ومكافحة الفساد المالي، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تجيب عن إشكاليات البحث بصورة منهجية تعكس الترابط بين الجانب القانوني والبعد التطبيقي للموضوع.

1- يتضح من الدراسة أن الحوكمة الرقمية أصبحت إطاراً قانونياً حاكماً لإدارة الشركات التجارية في البيئة المعاصرة، حيث لم تعد تقتصر على كونها مجموعة مبادئ إرشادية، بل تطورت إلى منظومة ملزمة تعيد تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح على أساس من الانضباط والرقابة المستمرة، وقد انعكس ذلك على تقليص نطاق السلطة التقديرية للإدارة بما يحد من مظاهر الانحراف الإداري.

2- تبين من الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني أسهم في تطوير مفهوم الإفصاح التقليدي، من خلال تحويله إلى تدفق معلوماتي مستمر وفوري، الأمر الذي أدى إلى تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة التنفيذية والمساهمين. وقد ساعد ذلك في تعزيز كفاءة أسواق المال، ورفع مستوى الثقة في البيانات المالية المنشورة من قبل الشركات.

3- وتوصلت الدراسة إلى أن الشفافية الرقمية تمثل أداة قانونية فعالة في الوقاية من الفساد المالي، من خلال تعزيز إمكانية تتبع المعلومات ومنع احتكارها أو توظيفها بشكل انتقائي. وهو ما أسهم في دعم مبادئ النزاهة المؤسسية وتقليل فرص تعارض المصالح داخل الشركات التجارية.

4- أظهرت النتائج أن الرقابة الرقمية أدت إلى تحول جوهري في وظيفة الرقابة الداخلية، حيث انتقلت من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية المستمرة، بما يتيح رصد المخاطر في مراحل مبكرة قبل تفاقمها. وقد انعكس ذلك على رفع كفاءة النظم الرقابية وتقليل حجم الانحرافات المالية والإدارية.

5- تبين كذلك أن إدارة المخاطر في البيئة الرقمية أصبحت عنصراً أساسياً في دعم الاستقرار المالي للشركات، إذ لم تعد مجرد وظيفة مساندة، بل أصبحت جزءاً من عملية اتخاذ القرار الإداري، بما يضمن تقليل القرارات عالية المخاطر غير المدروسة.

6- أوضحت الدراسة أن دمج الحوكمة الرقمية بإدارة المخاطر أسهم في تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر السيبرانية والمالية، من خلال وضع آليات استباقية لرصد التهديدات وتحليلها قبل تحولها إلى أزمات فعلية تمس المركز المالي للشركة.

7- خلصت النتائج إلى أن تفعيل أدوات الرقابة الرقمية يسهم في تعزيز مبدأ المساءلة القانونية داخل الشركات، حيث أصبح من الممكن تتبع القرارات المالية والإدارية وتحديد المسؤوليات بدقة، مما يقلل من فرص الإفلات من المسؤولية في حالات الانحراف أو الإهمال.

8- توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الرقمية تسهم في تعزيز حماية حقوق المساهمين والدائنين من خلال ضمان شفافية المعلومات وتكافؤ فرص الحصول عليها، الأمر الذي يحد من استغلال المعلومات الداخلية ويعزز العدالة داخل السوق.

9- بينت النتائج أن البيئة التشريعية المقارنة بدأت تتجه نحو الاعتراف المتزايد بالحجية القانونية للمعاملات والمحركات الرقمية، وهو ما يدعم فعالية الرقابة القضائية ويعزز قوة الإثبات في المنازعات التجارية المرتبطة بالبيئة الرقمية.

10- وأخيراً، خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الرقمية تمثل تحولاً بنوياً في الفكر القانوني التجاري الحديث، كونها تجمع بين التنظيم القانوني الصارم والأدوات التقنية الحديثة، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطور الرقمي وضمانات النزاهة والرقابة وحماية النظام الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج تتعلق بدور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحد من صور الفساد المالي داخل الشركات التجارية، تبرز مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لهذا المجال، وتعزيز فاعلية تطبيقه في البيئة العملية.

1- توصي الدراسة بضرورة تطوير الإطار التشريعي المنظم للحوكمة الرقمية داخل الشركات التجارية بما يواكب التطور المتسارع في التقنيات الرقمية، مع العمل على توحيد المفاهيم القانونية المرتبطة بالإفصاح الإلكتروني والرقابة الرقمية بما يحد من التباين في التطبيق ويعزز من اليقين القانوني.

2- توصي بضرورة تعزيز الالتزام القانوني بالإفصاح الإلكتروني باعتباره التزاماً مستمراً وليس إجراءً دورياً، بما يضمن تدفق المعلومات المالية بصورة آنية ودقيقة، ويسهم في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح.

- 3- تؤكد الدراسة على أهمية دعم أنظمة الشفافية الرقمية داخل الشركات من خلال إلزامها بتبني منصات إلكترونية موحدة للإفصاح، بما يضمن سهولة الوصول إلى البيانات المالية ويعزز من مبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين.
- 4- توصي بضرورة تعزيز دور الرقابة الداخلية الرقمية عبر استخدام الأنظمة الآلية في المتابعة المستمرة للعمليات المالية والإدارية، بما يتيح اكتشاف الانحرافات في مراحل مبكرة قبل تفاقم أثارها على المركز المالي للشركة.
- 5- تدعو الدراسة إلى تطوير آليات إدارة المخاطر داخل الشركات التجارية بحيث تصبح جزءاً أصيلاً من عملية اتخاذ القرار الإداري، وليس مجرد وظيفة مساندة، بما يضمن تقليل القرارات الاستثمارية عالية المخاطر غير المدروسة.
- 6- توصي بضرورة تعزيز التكامل بين نظم الحوكمة الرقمية ونظم إدارة المخاطر، بما يحقق بناء منظومة رقابية استباقية قادرة على رصد التهديدات المحتملة ومعالجتها قبل تحولها إلى أزمات فعلية.
- 7- تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مجال الإدارة والرقابة داخل الشركات على استخدام أدوات الحوكمة الرقمية، بما يضمن رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة الرقابة الداخلية.
- 8- توصي بضرورة تعزيز الحماية القانونية للبيانات والمعلومات داخل الشركات من خلال تشديد الالتزام بقواعد الأمن السيبراني، وتحديث التشريعات المرتبطة بحماية المعلومات التجارية بما يتناسب مع طبيعة المخاطر الرقمية الحديثة.
- 9- تدعو الدراسة إلى تعزيز مبدأ المساءلة القانونية داخل الشركات التجارية من خلال تطوير أدوات التتبع الرقمي للقرارات المالية والإدارية، بما يساهم في تحديد المسؤوليات بدقة في حال وقوع مخالفات أو تجاوزات.
- 10- أخيراً، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجهات التشريعية والرقابية على المستويين الوطني والدولي لتبادل الخبرات في مجال الحوكمة الرقمية، بما يساهم في توحيد المعايير وتطوير بيئة استثمارية أكثر شفافية واستقراراً.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- عيسى، أحمد بابكر خليل. (2011). المعاملات التجارية الإلكترونية: المشروعية والكيفية. مجلة معالم الدعوة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية - كلية الدعوة الإسلامية، (3).
- رحلي، توفيق. (2025). دور تطبيق الإدارة الإلكترونية على تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الإدارة المحلية. مجلة الاقتصاد والمالية، 11(1).
- عبد الرحمن، أحمد صلاح. (2019). الحوكمة الرشيدة: النشأة والأهمية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، 1(10).
- حجازي، أمينة حجازي عبد الله. (2020). دور المراجعة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، 15(7).
- صلاح، عبد الرحمن أحمد. (2019). الحوكمة الرشيدة: النشأة والأهمية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، 1(10).
- موسى، عبدو مختار (الحوكمي). (د.ت.). الحوكمة: مدخل مفاهيمي شامل. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، (24).
- الشلفان، عادل بن أحمد. (2021). دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 41(2).
- بوزيان، العربي، وغالم، جلطى. (2021). مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها. مجلة المالية والأسواق، 8(2).

- شعيب، ضيف. (2020). المشاكل القانونية التي تعترض المعاملات الإلكترونية للمستهلك: دراسة للقانون الجزائري وبعض القوانين المقارنة. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 12(عدد خاص)
- قطرية، مارشا غايب. (2023). مرجع في الحوكمة الرقمية والتحول الرقمي.
- الخرينج، نواف متعب بنيه متعب. (2024). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمرتكز لتحسين جودة التقارير الإلكترونية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات - كلية التجارة، 16(عدد خاص)
- خليفة، ولاء كامل حسن. (2024). تأثير الأصول الرقمية على تحقيق الاستقرار المالي للشركات بالأسواق المالية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15(2)
- العكور، حسان عبد الرحيم. (د.ت.). معايير حوكمة الشركات: دراسة مقارنة في القوانين الأمريكية والألمانية والأردنية.
- بلجراف، سامية. (2019). دور الرقابة المالية الخارجية في تجسيد مفهوم حوكمة الشركات: الرقابة عن طريق مندوب الحسابات في الجزائر كنموذج. مجلة الاجتهاد القضائي، 11(2)
- المحميد، سامية عبد الله سليمان. (2025). مبادئ حوكمة الشركات: دراسة نظرية لأثرها على الشفافية والكفاءة الإدارية. المجلة العربية للنشر العلمي، 75(75)
- العمر اوي، سليم. (2025). الحوكمة الإلكترونية والشفافية الرقمية in محاربة التهرب الضريبي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 10(2)
- بلعكروم، عادل. (2025). الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الشرق الجزائري. مجلة المنهل الاقتصادي، 8(1)
- عبد الحميد، عبد المطلب. (2007). حوكمة الشركات: مدخل للتنمية والوقاية من الفساد. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سعودي، عمر. (2024). الإدارة الرقمية: ديناميكية جديدة لتحقيق الشفافية وتجسيد التنمية المستدامة. المحلل القانوني، 6(2)
- قطب، ياسر سيد عبد السلام. (2024). دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ريادة الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. المجلة الدولية للأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 47(47)
- ضو، وسيم. (2024). حجية الكتابة الإلكترونية في القانون الليبي: دراسة تحليلية. مجلة الحق، 3(3)

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Arner, D. W., & Buckley, R. P. (2020). Digital Governance and Digital Transformation. Oxford University Press.
- Cadbury Report. (1992). Financial Aspects of Corporate Governance. Gee & Co. Ltd.
- Conac, P. H. (2019). [Article Title / Commentary]. Revue des Sociétés, Dalloz.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators. World Bank.
- OECD. (2023). G20/OECD Principles of Corporate Governance. OECD Publishing.
- OECD. (2022). OECD Digital Economy Papers (No. 321). OECD Publishing.

ثالثاً: القوانين والتشريعات

- France. (n.d.). Code de commerce français [French Commercial Code], Articles L225-37, L225-102-1.
- France. (1978). French Data Protection Act (Loi n° 78-17).

References

First: Books

- Issa, Ahmed Babiker Khalil. (2011). Electronic Commercial Transactions: Legality and Methodology. Ma'alim al-Da'wah al-Islamiyyah Journal, Omdurman Islamic University - Faculty of Islamic Da'wah, (3).
- Rahli, Tawfiq. (2025). The Role of E-Government Implementation in Enhancing Transparency and Accountability in Local Administration. Journal of Economics and Finance, 11(1).
- Abdul Rahman, Ahmed Salah. (2019). Good Governance: Origins and Importance. The Scientific Journal of Social Work - Applied Studies and Research, 1(10)

- Hijazi, Amna Hijazi Abdullah. (2020). The Role of Electronic Auditing in Improving the Quality of Financial Reports: A Field Study. *Journal of Graduate Studies, Nilein University - College of Graduate Studies*, 15(7)
- Salah, Abdul Rahman Ahmed. (2019). Good Governance: Origins and Importance. *The Scientific Journal of Social Work - Applied Studies and Research*, 1(10)
- Moussa, Abdou Mokhtar (Al-Hokmi). (n.d.). Governance: A Comprehensive Conceptual Introduction. *Journal of Al-Zaytuna International University*, (24)
- Al-Shalfan, Adel Bin Ahmed. (2021). The Role of Governance and Transparency in Reducing Administrative Corruption. *Arab Journal of Management, Arab Organization for Administrative Development*, 41(2)
- Ali, A. S. M., & Aqeel, H. A. A. (2025). Right to access company records: Challenges and opportunities. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 379-394.
- Bouziane, Al-Arabi, and Ghalem, Jalti. (2021). The Concept of Governance: Factors of its Emergence, its Foundations, and Areas of its Use. *Journal of Finance and Markets*, 8(2)
- Shuaib, Guest. (2020). Legal Problems Encountered by Consumer Electronic Transactions: A Study of Algerian Law and Some Comparative Laws. *Journal of Judicial Reasoning, Mohamed Khider University of Biskra*, 12 (Special Issue)
- Qataria, Marsha Ghaib. (2023). A Reference in Digital Governance and Digital Transformation.
- Ali, A. S. M. (2025). Legal challenges facing startups and how to overcome them. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 12(2), 513-526.
- Al-Kharinj, Nawaf Mutab Biniya Mutab. (2024). The Role of Information Technology Governance as a Cornerstone for Improving the Quality of Electronic Reports. *Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, Sadat City University - Faculty of Commerce*, 16 (Special Issue)
- Khalifa, Walaa Kamel Hassan. (2024). The Impact of Digital Assets on Achieving Financial Stability for Companies in Financial Markets: A Field Study. *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, 15(2)
- Al-Akour, Hassan Abdul Rahim. (n.d.). Corporate Governance Standards: A Comparative Study in American, German, and Jordanian Laws.
- Beljraf, Samia. (2019). The Role of External Financial Control in Embodying the Concept of Corporate Governance: Control by the Auditor In Algeria as a model. *Journal of Judicial Reasoning*, 11(2)
- Qazima, A. S. H. (2025). The Judges Authority in Contract Modification According to the Provisions of Libyan Law. *Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 12 (1), 472-490.
- Almabrok, J. O. (2025). The Legal Concept of International Public Order in the Context of International Commercial Arbitration An Analytical Study. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 627-653.
- Al-Muhaimid, Samia Abdullah Suleiman. (2025). Principles of Corporate Governance: A Theoretical Study of its Impact on Transparency and Administrative Efficiency. *Arab Journal of Scientific Publishing*, (75)
- Qazima, A. S. H. (2024). Corporate governance and its role in combating corruption. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 213-228.
- Al-Amrawi, Salim. (2025). E-Governance and Digital Transparency in Combating Tax Evasion. *Journal of Research in Financial and Accounting Sciences*, 10(2)

- Belaakroum, Adel. (2025). The Pivotal Role of Artificial Intelligence in Enhancing the Application of Corporate Governance: An Applied Study on a Sample of Institutions in Eastern Algeria. *Al-Manhal Al-Iqtisadi Journal*, 8(1)
- Ali, A. S. M. (2019). Provisions regulating trademarks in international agreements. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 57-83.
- Abdel Hamid, Abdel Muttalib. (2007). Corporate Governance: An Approach to Development and Prevention of Corruption. Arab Organization for Administrative Development.
- Saudi, Omar. (2024). Digital Management: A New Dynamic for Achieving Transparency and Embodying Sustainable Development. *Al-Muhallil Al-Qanuni*, 6(2)
- Qutb, Yasser Sayed Abdel Salam. (2024). The Role of E-Governance in Enhancing Entrepreneurship in Small and Medium Enterprises. *Journal International Journal of Arts, Humanities and Social Sciences*, (47)
- Daw, Wassim. (2024). The Legal Validity of Electronic Writing in Libyan Law: An Analytical Study. *Al-Haq Journal*, (3) Second:

Foreign References

- Arner, D. W., & Buckley, R. P. (2020). *Digital Governance and Digital Transformation*. Oxford University Press.
- Cadbury Report. (1992). *Financial Aspects of Corporate Governance*. Gee & Co. Ltd.
- Conac, P. H. (2019). [Article Title / Commentary]. *Revue des Sociétés*, Dalloz.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). *The Worldwide Governance Indicators*. World Bank.
- OECD. (2023). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*. OECD Publishing.
- OECD. (2022). *OECD Digital Economy Papers (No. 321)*. OECD Publishing.

Third: Laws and Regulations

- France. (n.d.). *French Commercial Code*, Articles L225-37, L225-102-1.
- France. (1978). *French Data Protection Act (Loi n° 78-17)*.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.